محددات السياسة الخارجيّة الروسيّة اتجاه العراق منذعام٢٠١٤

(المُحدّدات الاقتصاديّة أنموذجاً)

أ. م.د نسرين رياض شنشول

جامعة النّهرين / كلية العلوم السياسيّة

https://doi.org/10.61353/ma.0100361

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٥/٢ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٢/٦/١٨ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٢/٩/٣٠

عُدَّ العراق جزءاً مهماً من منطقة الشرق الأوسط، المنطقة الحيوية بالنسبة لروسيا لأسباب عدّة منها استراتيجيّة واقتصاديّة وسياسيّة. وعلى الرّغم من معارضة روسيا العلنيّة للحرب على العراق، إلّا أنّها وافقت ضمناً على الحرب. فالسياسة الروسيّة اتجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣ ومعارضتها للاحتلال الأمريكي له، إنّما نابع من طبيعة المصالح الاقتصاديّة والعسكريّة الروسيّة في العراق، إذ إنّ العراق يرتبط بعلاقات استراتيجيّة مع روسيا الاتحاديّة ومن قبلها الاتحاد السوفيتي السابق، الأمر الذي جعل روسيا ترى أنّ أي هجوم عسكري على العراق يمكن أن يؤدي إلى تهديد مصالحها في العراق والمنطقة، وفي مقدّمتها العقود التجاريّة والنفطيّة للشركات الروسيّة في العراق وقد تميّز الموقف الروسي من الحرب الأمريكيّة على العراق في عام ٢٠٠٣، بالموقف الرافض للعمليات العسكريّة ضد العراق، كما اتّسم الموقف الروسي بتحميل الولايات المتحدة الأمريكيّة وبريطانيا مسؤولية ما يجري في العراق، من انفلات أمني واضح وطالبت بضرورة الاسراع بتسليم السلطة إلى العراقيين والاسراع بإخراج القوات الأجنبيّة من العراق. ومن جهة أخرى، أعربت روسيا الاتحاديّة عن استعدادها لدعم العراق في بناء دولة ديمقراطيّة مستقلة موحّدة، ودعمه لجهوده في مكافحة الارهاب، وأكّدت اهتمامها في تعزيز العلاقات مع العراق مؤكّدة حرصها على سيادة العراق ووحدة أراضيه في إطار الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بعيدًا عن التدخلات الإقليميّة والدوليّة.

Iraq is an important part of the Middle East, a vital region for Russia for many reasons, including strategic, economic and political ones. Despite Russia's public opposition to the war on Iraq, it tacitly agreed to the war. The Russian policy towards Iraq after 2003 and its opposition to the US occupation of it stems from the nature of the Russian economic and military interests in Iraq, as Iraq has strategic relations with the Russian Federation and before that the former Soviet Union, which made Russia see that any military attack on Iraq could lead to a threat to its interests in Iraq and the region, foremost of which are the commercial and oil contracts of Russian companies in Iraq. The Russian position on the US war on Iraq in 2003 was characterized by the positionThe Russian position was also characterized by holding the United States of America and Britain responsible for what is happening in Iraq of clear security chaos and demanded the necessity of speeding up the handover of power to the Iraqis and expediting the expulsion of foreign forces from Iraq. On the other hand, the Russian Federation expressed its readiness to support Iraq in building a democratic, independent and united state, and its support for its efforts in combating terrorism, and stressed its interest in strengthening relations with Iraq, stressing its keenness on the sovereignty and territorial integrity of Iraq within the framework of security and stability in the Middle East region away from regional l interference,International

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، روسيا، العراق، المحددات الاقتصادية.

المقدمة

شهد العقد الأخير تحولات جذريّة على صعيد سياسة روسيا الخارجيّة، كان من أهمّها التركيز على إعادة سياستها الخارجيّة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، والتحولات الجديدة التي شهدها النظام الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكيّة، ومن ثمّ كان على روسيا إعادة هيكليّة السياسة الخارجيّة في ظل هذه الظروف. وهناك العديد من المحدّدات التي لعبت دوراً منها الموقع الجغرافي المتميّز الذي جعل من روسيا جسراً خارجياً بين القارتين الأوروبيّة والآسيويّة. إضافة إلى تطلُّع روسيا إلى مياه البحر المتوسط الدافئة، وكسب العلاقات الاقتصاديّة مع الشرق الأوسط. والرغبة الروسيّة في استعادة الدور العالمي وحرصها على دعم النهج الأيديولوجي من خلال تعظيم المكاسب. وحتى تحقق روسيا مكاسبها وموقعها كقوة مهمّة في النظام الدولي، لا بدّ من أن تكون سياستها مختلفة عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكيّة ، ولا يمكن أن تظهر هذه الأهميّة إلاّ في حال استقلال سياستها الداخليّة والخارجيّة.

إنّ النّظر إلى مستقبل روسيا بوصفها أحد الأطراف الدوليّة المرشّحة للصعود في النظام الدولي، ينبع من المزايا التي تتمتع بها وقلّما تتوافر في دولة أخرى، فهي تمتلك من مدخلات القدرة ما يؤهلها أن تكون طرفاً مؤثراً على مسرح السياسة الدوليّة بالمقومات العسكريّة، والاقتصاديّة، والجغرافيّة وحتى العوامل الديموغرافيّة. إلى جانب المكاسب السياسيّة والأمنيّة والعسكريّة التي تسعى روسيا إلى تثبيتها من وراء الأداء الاستراتيجي نحو العراق، فهي تعمل ايضاً من أجل شراكة استراتيجيّة اقتصاديّة وتقنيّة تجلب عائدًا اقتصاديًا مباشرًا لها، ولذلك كانت المصالح الروسيّة في المنطقة ترتبط بالدول ذات القطاعات النفطيّة للتركيز على مصادر الطاقة ومنها بلا شك العراق، ومن خلال التعاون أصبح لروسيا مصالح مشتركة مع الدول العربية عليها أن تحافظ عليها حتى مع بداية التغيير في الأنظمة العربيّة .

منذ وصول الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) إلى الحكم، بدأ بتطبيق مذهب الواقعيّة في سياسته الخارجيّة بقوله: "الخيار الواقعي الوحيد لروسيا هو خيار أن تكون دولة قويّة وواثقة من قوتها، قوية ليس رغماً عن المجتمع الدولي، وليس ضد دول قوية أخرى، ولكن جنباً إلى جنب" .

وبالتالي كانت خصائص السياسة الواقعيّة التي اتبعها بوتين مبنية على الاقتصاد والقوة الأوروبيّة والأمنيّة ورفض الأحادية القطبيّة .

إذ استطاع الاقتصاد الروسي بعد مراحل الاصلاحات التي مرّ بها خلال السنوات الماضية واعتماده قواعد اقتصاد السوق وتوفير الأرضيّة المناسبة لدعم متوسطي وصغار رجال الأعمال، أنْ يكون من بين اقتصاديات العالم الجاذبة للاستثمارات المحليّة والأجنبيّة على السواء، كما أنّ تسارع وتيرة التنمية الاقتصاديّة في روسيا وتعدد اختصاصاتها وفروعها وارتباطها مع اقتصاديات دول آسيا و أوربا، نقل الاقتصاد الروسي إلى مرحلة جديدة من الاندماج والتكامل ضمن الاقتصاد العالمي .

١- أهميّة البحث :

يعد العراق جزءاً محورياً في منطقة الشرق الأوسط، ولطالما سعت روسيا لإقامة نوع من التحالف الاستراتيجي لتحقيق هدف الوصول للمياه الدافئة. ودراسة موضوع العراق في سياسة روسيا الخارجيّة لا يتم بمعزل عن الولايات المتحدة الأمريكيّة كونها كانت القوة المحتلة للعراق، والتي عمدت فيها الولايات المتحدة من إخراج روسيا من دائرة اللعبة السياسيّة في العراق، ومع صعود الرئيس فلاديمير بوتين ومحاولاته لاستعادة الدور دخل الصراع مع الولايات المتحدة في مرحلة مهمّة، خاصّة في المناطق الاستراتيجيّة في العالم ومنها العراق.

يوضّح البحث توجهات السياسة الخارجيّة الروسيّة اتجاه العراق، وتحديداً منذ تولي بوتين السلطة عام ٢٠٠٠، والذي اتخذ موقفاً إيجابياً اتجاه العراق، من خلال كسر العقوبات الاقتصاديّة المفروضة عليه، وإعادة الزيارات الدبلوماسيّة والرسميّة المتبادلة بين البلدين، إضافة إلى توسع التجارة، وموقفها من الحرب الأخيرة التي فرضت على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكيّة عام ٢٠٠٣ . وتعد هذه المرحلة مفصليّة ومهمّة في تاريخ العلاقات الروسيّة العراقيّة خاصّة فيما حملته من تغيّرات مهمّة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفهم طبيعة المصالح الروسيّة في العراق.

فجاء البحث على أساس تحليل دوافع توجهات سياسة روسيا الخارجيّة اتجاه العراق، من الناحية السياسيّة والاقتصاديّة وتحليل أسباب هذه التوجهات، ودور المحددات الداخليّة والخارجيّة. وكيف كان للمتغيرات الإقليميّة والدوليّة، دور في هذه السياسة في ظل نظام أحادي القطبيّة.

٢- إشكاليّة البحث :

بالرغم من أنّ السياسة الخارجيّة الروسيّة اتجاه العراق شهدت تطوراً وتراجعاً بين مدة وأخرى نتيجة عدد من المتغيرات الداخليّة والدوليّة، لكنّها اتجهت لمواجهة التغيرات والتحديات بالارتقاء بهذه السياسة إلى مراحل متقدّمة تخدم مصالحها بالدرجة الأولى، ومصالح العراق في الوقت نفسه.

بالتالي جاء البحث للإجابة عن السؤال الرئيس :

ما هي دوافع توجهات السياسة الخارجيّة الروسيّة اتجاه العراق بشكل عام والتوجهات الاقتصاديّة بشكل خاص في ظل المتغيرات الدوليّة والإقليميّة والتي تلعب دوراً كبيراً في سياسة روسيا اتجاه العراق؟ وينبثق عن البحث أسئلة فرعية أخرى:

- ما هو دور المتغيرات الدوليّة والإقليميّة في سياسة روسيا الخارجيّة اتجاه العراق؟
- ما هي أهداف ووسائل السياسة الخارجيّة الروسيّة في العراق؟
- ما هي محددات السياسة الخارجيّة الروسيّة في العراق منذ عام ٢٠١٤؟
- ما هي المحددات الاقتصاديّة للسياسة الخارجيّة الروسيّة في العراق منذ عام ٢٠١٤؟

٣- فرضيّة البحث :

تنطلق فرضيّة البحث من أنّ حرص روسيا للارتقاء بسياستها الخارجيّة اتجاه العراق هو نتيجة رغبتها في التوسع لخدمة مصالحها وخاصة الاقتصاديّة. والتأكيد على عودتها كقوة مؤثرة في النظام الدولي عن طريق مزاحمتها للنفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. والانتقال لنظام متعدد الاقطاب ضمن مساعيها لإنهاء القطبيّة الأحاديّة.

٤- هدف البحث :

جاء البحث للتركيز في دوافع توجهات السياسة الخارجيّة الروسيّة اتجاه العراق وكيف تلعب المتغيّرات الدوليّة في سياسة روسيا الخارجيّة، والتي تحكمها المصالح القومية للدول والتنافس الواضح والعلني من أجل تحقيق المصالح. وموقفها من الحرب الأخيرة في العراق وكيف كان السلوك الخارجي إزاء هذا الاحتلال. ومن القضايا التي تمرّ بها المنطقة العربيّة والتي تعد هامّة في ظل ما يشهده النظام من إعادة صياغة لطبيعة النظام السياسي الدولي، وكيفية تفاعل الموقف الروسي بناء على دوافع سياسيّة واقتصاديّة وأمنيّة.

إذ أعادت هيكلة السياسة بعيدًا عن الايديولوجيّة وتصاعد مكانة الأولويات الاقتصاديّة كمحدد حاكم للسياسة الخارجيّة، لذلك أصبحت السياسة الروسيّة أكثر سعياً لتحقيق المصالح الروسيّة على مختلف المستويات السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة. وانطلاقاً من اعتبارات مصلحيّة واقتصاديّة واضحة، بدأت روسيا بتطوير الرؤية الاستراتيجيّة للتحرك اتجاه مكامن المصالح في الشرق الأوسط وكان العراق من أبرزها ليعبّر هذا المنهج عن التحول في السياسة الروسيّة اتجاه المنطقة بشكل عام.

وفي هذا الاطار تدرك روسيا أنّ التحرك صوب العراق سيحقق أهدافًا مرحليّة ومستقبليّة في عموم المنطقة، حيث سيمكن التقارب مع العراق من الترابط من المنطقة الممتدة من آسيا الوسطى إلى الشواطئ الشرقيّة للبحر الأبيض المتوسط.

المبحث الأول : السياسة الخارجيّة الروسيّة اتجاه العراق قبل وبعد عام ٢٠١٤

تسعى الدول إلى إيجاد مكانة استراتيجيّة لها في الشرق الأوسط. وتعد هذه المنطقة محل صراع دولي دائم لما تتمتع به من ثروات نفطيّة ومكانيّة جيواستراتيجيّة, ومن ثمّ تسعى روسيا من أجل تحقيق أهدافها إلى التغلغل بالمنطقة لما تتمتع به من ثقل دولي وقدرات عسكرية هائلة (١). وعلى هذا الأساس كانت العلاقات الروسيّة العراقيّة تعاني من معضلة منذ زمن. فقد بدأت العلاقات الدبلوماسيّة السوفيتيّة العراقيّة فعلياً عام ١٩٤٤ وارتباط الاتحاد السوفيتي مع بلد خليجي.

مدفوعاً باعتبارات عدة من بينها القرب الجغرافي العراقي من الاتحاد السوفيتي كخطوة مدروسة من الاتحاد ومخطط لها من أجل تلبية المطامع والأهداف والوصول للمياه الدافئة (٢). ولدراسة السياسة الخارجيّة الروسيّة اتجاه العراق لا بدّ من فهم توجهات هذه السياسة في ظل العديد من المتغيرات الدوليّة والإقليميّة والتباين في القضايا ما بين البلدين.

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجيّة الروسيّة اتجاه العراق .

شكل مجيء الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) للسلطة تحولاً بارزاً في أولويات سياسة روسيا الخارجيّة. ومنذ عام ٢٠٠٠ بدأت تتجه روسيا بسياستها الخارجيّة نحو الارتقاء لمصافِّ الدول العظمى واستعادة دورها وهيبتها وبناء دولة قوية عصرية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف سعى بوتين منذ توليه السلطة لإحداث العديد من التغيرات في سياسة روسيا الخارجيّة اتجاه الشرق الأوسط وخاصّة العراق (٣) . من خلال إتباع روسيا في سياستها الخارجيّة العديد من الأهداف لتحقيق غايتها منها:

أولاً: الحفاظ على الأمن القومي الروسي، حيث تتخذ روسيا "التدابير اللازمة لضمان الأمن القومي والدولي ومواجهة التهديدات التي تتعرض لها . فتؤكد روسيا على أمن بلادها من خلال صيانة وتقوية سيادتها ووحدتها الإقليميّة وإعادة الهيبة على الساحة الدوليّة (٤).

ومن هذه المنطلقات فإنّ روسيا تعدّ دولة العراق من المناطق المهمّة على الساحة الدوليّة وذلك بناء على أسباب جيواستراتيجيّة وجغرافيّة. ولذلك تبذل روسيا جهوداً كبيرة من أجل الحفاظ على علاقات وطيدة تكفل من خلالها تأمين مصالحها والحفاظ على أمنها. ويعدّ العراق من ضمن أولويات روسيا من أجل الحفاظ على أمنها وضمان وصولها للمياه الدافئة والوصول الاستراتيجي لشواطئ الخليج (٥) .

ثانياً: مواجهة توسيع حلف الناتو، فتؤكد سياسة روسيا الخارجيّة "أنّ التحالفات العسكريّة والسياسيّة غير قادرة على مواجهة التحديات والتهديدات العالميّة، ومع تزايد الترابط بين الشعوب والدول فإنّ محاولات ضمان الاستقرار والأمن داخل الإقليم محكوم عليه بالفشل وأن المبدأ العالمي للأمن المتساوي غير قابل للتجزئة" (٦).

عملت روسيا من أجل مواجهة حلف الناتو إلى إقامة توازن استراتيجي عالمي عن طريق عقد عددٍ من الاتفاقيات الاستراتيجيّة مع القوى الدوليّة مثل الصين والهند وبعض دول الشرق الأوسط، وعلى رأسها العراق. وأكد العديد من الخبراء الروسيين على ضرورة تقوية العلاقات الروسيّة العراقية ضمن سياسة روسيا الخارجيّة، وهي تدرك بأن التواجد الغربي الأمريكي في المنطقة وخاصة العراق ليس من أجل الحفاظ على الأمن، بقدر ما يشكل تعدّيًا وسيطرة على المنابع النفطيّة في منطقة تعد حيوية بالنسبة لروسيا (٧).

وتنظر روسيا للحلف على أنّه أداة أمريكية ويشكل خطراً خارجياً على صعيد الهيمنة. وبالرغم من أن روسيا تشارك الحلف في العديد من القضايا كمواجهة الإرهاب والخ، لكنّها ما زالت تنظر إليه كخصم استراتيجي أكثر من كونه شريكاً (٨) .

ثالثاً: مكافحة الإرهاب، تؤكد سياسة روسيا الخارجيّة "أن التهديد المتزايد نتيجة الإرهاب الدولي من أخطر الحقائق في العالم." وأنّ التهديد الإرهابي وصل إلى مستوى كبير في ظل " ظهور داعش" لذلك لا بدّ من "إنشاء تحالف دولي واسع لمكافحة الإرهاب يستند إلى أساس قانوني متين وتعاون ما بين الدول"(٩).

ومن ضمن الدعم الروسي للعراق في مجال مكافحة الإرهاب، ما قامت به روسيا داخل مجلس الأمن استصدارها القرار رقم ٢١٦١ بتاريخ ١٧ حزيران عام ٢٠١١ (١٠) . بعد أقل من أسبوع على سيطرة تنظيم

داعش الإرهابي على عدد من المدن والأراضي العراقية. ونص مضمون القرار على اتخاذ عدد من التدابير التي من شأنها تجميد الأصول المالية والموارد الاقتصاديّة التي تعود لأفراد منتمين وداعمين للجماعات الإرهابية في العراق، وحظر سفرهم (١١) . كذلك أعدت روسيا مشروع قرار أممي يحظر شراء النفط من التنظيمات الإرهابية ويشدد على ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع تجارة النفط غير المشروعة ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة تلك الجماعات الإرهابية. وجاءت جهود روسيا داخل مجلس الأمن من أجل تخفيف مصادر تمويل هذه الجماعات خاصة في العراق ومنع توسعها في مناطق آسيا الوسطى والمناطق القريبة من الحدود الروسيّة التي تشكل تهديداً مباشراً لأمنها القومي.

رابعاً: تطوير القدرات الاقتصاديّة، والتي تسمح للدول "بالتأثير على السياسة الدوليّة وتأخذ مركز الصدارة (١٢) . وتسعى روسيا لتحقيق هذا الهدف إلى جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال. وتنشيط علاقات روسيا التجارية، من خلال الدخول في علاقات قوية مع التجمعات الاقتصاديّة. واندماجها في النظام الاقتصادي الدولي(١٣) .

ومنذ تولي بوتين السلطة، قام بإعادة صياغة الاستراتيجيّة الروسيّة بناء على إعادة الهيبة والدور في النظام الدولي في العديد من المجالات منها الاقتصاد (١٤). واحتواء الأزمة الاقتصاديّة التي عانت منها روسيا في تسعينيّات القرن الماضي. وتمثلت أهداف بوتين اتجاه العراق بالحصول على الديون الروسيّة من العراق المقدرة بقيمة ١٢ مليار دولار، ثم تطوير الروابط الاقتصاديّة ما بين البلدين، بناء على أهميّة العراق في الاقتصاد العالمي لما تملكه من احتياط نفطي هائل (١٥) .

خامساً: الالتزام بصيغة توازن المصالح، تسعى روسيا من خلال سياستها الخارجيّة إلى "إيجاد نظام دولي مستقر، والتأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخليّة للدول. " من خلال الإصرار على خفض حدة التوتر الدولي وتراجع المواجهات العسكريّة والانفتاح على دول المنطقة بصرف النظر عن الأيديولوجيات المتبعة (١٦) .

ومع أنّ الرئيس بوتين كان معارضاً لحرب الولايات المتحدة على العراق، إلاّ أنّ هناك محاولات أمريكية لإثناء روسيا عن موقفها بشتّى الوسائل. ورغم ذلك كان الموقف الروسي رافضاً للهيمنة الأمريكيّة والتي عدّتها روسيا تهديداً لمصالحها، فروسيا بناء على سياستها البراغماتية مقتصرة على تحقيق المصالح وخاصة المصالح الاقتصاديّة في العراق (١٧) .

و بناء على أهداف روسيا اتجاه العراق فإنّها تسعى لتحقيق مصالحها الاستراتيجيّة في المنطقة والتأكيد على عدم المساس بمصالحها، وأنّ المصالح هي المحرك الأساسي للسياسة الخارجيّة الروسيّة.

سادساً: إقامة نظام متعدد الأقطاب، والذي يعدّ من أولويات سياسة روسيا الخارجيّة للتغلب على التحديات العالميّة، ومن أجل "إيجاد نظام دولي مستقر على أسس القانون الدولي" (١٨) .

وتؤكد روسيا على طابعها البراغماتي واستقلاليتها ورفضها نظام القطب الواحد. وأكد على ذلك بوتين بقوله :"إنّ تحديات وتهديدات جديدة للمصالح القومية لروسيا قد بدأت تظهر على الصعيد العالمي...، وأنّ

روسيا تسعى لتحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب يمكنه أن يعكس فعلياً التنوع الموجود في العالم الحديث (١٩) .

وكان التحرك الروسي يحاول دائماً التخفيف من منطق القطب الواحد الذي بقي على الساحة الدوليّة. وذلك من خلال اقتراح حلول تتوافق مع تطبيق التسوية السلميّة، في ظل تزايد الشعور لدى العديد من الدول برفضها لسياسة القوة التي تفرضها الولايات المتحدة تحت شعار إقامة نظام عالمي جديد. وخاصّة فيما يتعلق بأزمة العراق في الشرق الأوسط بانتهاج سلوك دبلوماسي اتجاه العراق، ومعارضة القرارات الأمريكيّة بشن هجوم عسكري للقضاء على النظام العراقي

المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجيّة الروسيّة اتجاه العراق

اعتمدت روسيا في سياستها الخارجيّة منذ تولي بوتين السلطة على العديد من الوسائل الفعّالة من أجل الحفاظ على مصالحها وأمنها بما يتلاءم مع مركزها الدولي. وتعدّ منطقة الشرق الأوسط منطقة حيوية بالنسبة إلى روسيا وزادت أهميّتها في ظل سياسة روسيا البراغماتيّة.

وبالتالي اتجهت روسيا إلى العديد من الوسائل لتحقيق أهدافها خاصّة اتجاه العراق، أهمها الوسائل السياسيّة، وتمثل ذلك من خلال لجوء روسيا إلى المؤسسات الدوليّة، "بالتأكيد على دور الأمم المتحدة في الحفاظ على دورها المركزي لتنظيم العلاقات الدوليّة وتقييدها بالأحكام والمبادئ الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة وتعزيز فعالية مجلس الأمن الدولي لصون السلم والأمن الدولي

فعندما أعلن جورج بوش الابن الحرب الأمريكيّة على العراق (٢٠). كان الموقف الروسي لصالح العراق. حتى وإن لم تستطع منع الحرب، ولكنّها هدّدت باستخدام حق الفيتو إذا ما حاولت الولايات المتحدة الأمريكيّة استصدار قرار من مجلس الأمن يفوّضه ببدء العمليات ضد العراق، من خلال تصريح وزير الخارجيّة الروسيّة السابق يغور ايفانوف (٢١). إنّ على المجتمع الدولي ضمان عدم تطوير بغداد لأسلحة الدمار الشامل، وإنّ واشنطن فشلت حتى الآن في تقديم دليل يُثبت أنّ العراق يشكل خطراً على الولايات المتحدة الأمريكيّة (٢٢).

ومن خلال الأمم المتحدة تستطيع روسيا الحفاظ على مكانتها الدوليّة وعلى مصالحها، وتدعو دائماً إلى اصلاح مجلس الأمن، فمن خلال سياسة روسيا الخارجيّة يفهم منها عدم رضاها عن الأعمال أحادية الجانب من الجماعة الدوليّة كحلف شمال الأطلسي التي تثير التوترات وتزيد من استخدام القوة والعنف، وهذا خارج ما يخوّل به مجلس الأمن والذي يعدّ انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة (٢٣).

ومن أهم أدوات روسيا في سياستها الخارجيّة الوسائل الاقتصاديّة من خلال استخدام الطاقة، واستغلال وتصدير الاحتياطات الهامة للثروات التي تمتلكها، فتحتل روسيا المرتبة الأولى في الانتاج وثاني أكبر مصدر للبترول الخام. وسياستها المعلنة لرفع انتاجها إلى ١٥٠ مليون طن مع بداية ٢٠٢٠وتتصدر المرتبة الأولى كمصدر ومنتج للطاقة طيلة القرن الواحد والعشرين. وتستحوذ روسيا على ٢٦,٧% من احتياطي الغاز في العالم(٢٤).

ووظّفت روسيا هذه الأداة اتجاه العراق من أجل تحقيق مصالحها وهدفها، من خلال اصدار بوتين في ١٨ آب عام ٢٠٠٣ مرسوماً ينص على رفع الحظر التجاري على العراق. أسهم في عودة عدد كبير من الخبراء الروس للعراق لتأهيل المشاريع التي تعتمد على الطاقة (٢٥) . وفي عام ٢٠٠٤ اجتمع رئيس الوزراء العراقي المؤقت أياد علاوي أثناء الزيارة التي أجراها إلى روسيا مع مدير شركة "لويك اويل" النفطيّة "وحيد علي اكبروف، " وتم الاتفاق على تدريب كوادر عراقية على الأراضي الروسيّة، وتجهيز العراق بعدد من الآليات المطلوبة لتطوير الصناعة العراقية (٢٦).

وتعدّ الوسائل الدبلوماسيّة من أهم الوسائل التي تتبعها روسيا من أجل تحقيق أهدافها بالتركيز على "القوة الناعمة،" (٢٧) . كبديل من اللّجوء إلى التهديدات العسكريّة والضغط السياسي المباشر. وعملت روسيا على استثمار هذه القوة في مناطق نفوذها خاصة آسيا الوسطى، وتم تبني هذه الاستراتيجيّة لخلق مناطق النفوذ منذ عام٢٠٠٥ (٢٨) .

وسعت روسيا من خلال هذه الأداة إلى إنشاء وتطوير مؤسسات بين شركائها كالعراق، خاصة في المجال الاقتصادي. تمثلت بفتح جولات التراخيص لتطوير الحقول النفطيّة العراقية من قبل روسيا. إضافة إلى التعاون في مجال النفط والغاز والتجارة عن طريق توقيع مذكرات تفاهم ما بين الجانبين (٢٩) . فالتأثير الدبلوماسي لروسيا فتح لها المجال من أجل تحقيق التطور الاقتصادي من أجل تحقيق أهدافها.

ومن أهم الوسائل في سياسة روسيا الخارجيّة اتجاه العراق الوسائل العسكريّة، إذ تحتل القوة العسكريّة الأهمّية الكبرى لكسب النفوذ داخل منظومة العلاقات الدوليّة وأساس قوة الدولة وذلك من خلال التركيز على الصناعات العسكريّة الروسيّة(٣٠). وأشاد بوتين في خطابه أمام البرلمان أيار ٢٠٠٦ بالولايات المتحدة الأمريكيّة كونها تنفق أكثر من روسيا في موازنتها العسكريّة بخمسة وعشرين ضعفا بقوله .." وهذا ما يشار إليه في مجال الدفاع بتعبير وطنهم ..قلعتهم.. ولي أن أقول لهم أحسنتم صنعا ،" فأكد بوتين أنّ روسيا بلد لها تاريخ ممتد من الف سنة ولها ميزة تطبيق سياستها الخارجيّة من الناحية العملية (٣١).

واحتلت روسيا المرتبة الرابعة دولياً كأكبر دولة من حيث الانفاق العسكري (٣٢). وقد وصلت النفقات العسكريّة عام ٢٠١٥ إلى٤,٨٦% من الناتج المحلي الإجمالي وارتفعت عام ٢٠١٦ إلى نسبة ٥,٤% من الناتج المحلي الاجمالي وفق وكالة الاستخبارات المركزية (٣٣).

أمّا في العلاقات الثنائية ما بين العراق وروسيا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، فانخفضت العلاقات بشكل ملحوظ، لكن بقيت التبادلات الرسمية بين الجانبين الأمني والاستراتيجي (٣٤) . ورغم توجه الولايات المتحدة بعقد اتفاقيات مع العراق لشراء أسلحة أمريكية، لكن ذلك لم يمنع من إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا العسكريّة الروسيّة المتقدمة لتطوير القدرات العراقية الدفاعية. ورسخ ذلك بزيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في نيسان ٢٠٠٩ وبحث مع نظيره الروسي سبل التعاون بين البلدين (٣٥).

واستناداً إلى بيانات الهيئة الفدرالية الروسيّة للتعاون العسكري التقني، احتلّ العراق عام ٢٠١٤المرتبة الثانية بعد الهند من حجم الصادرات من الأسلحة الروسيّة بنسبة ١١٪. وبذلك تصبح روسيا ثاني أكبر مصدر للأسلحة إلى العراق . ووفق تقرير معهد سيبيري لأبحاث السلام في ستوكهولم بأن العراق منذ ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٧ يعدّ ثامن أكبر مستورد للسلاح في العالم، وأشار التقرير إلى أنّ ٢٢% من هذه الواردات كانت من روسيا.

مما سبق، يتضح أنّ سياسة روسيا الخارجيّة اتجاه العراق هي سياسة براغماتية. تهدف من خلالها إلى تحقيق أهدافها ومصالحها بالدرجة الأولى وخاصة الاقتصاديّة، فزيادة هذه المصالح تعني تباعاً زيادة العلاقات السياسيّة، فالقوة الاقتصاديّة هي أحد عناصر القوة لإثبات مكانة الدولة في النظام الدولي.

المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجيّة الروسيّة اتجاه العراق منذ عام ٢٠١٤.

اعتمدت روسيا في سياستها الخارجيّة على عدة دوائر وحسب مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي، وفي كلّ هذه الدوائر كان الهاجس الأساسي تحقيق الأهداف الاستراتيجيّة السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة لروسيا، وتختص أولى هذه الدوائر بأوروبا والولايات المتحدة ثم الدوائر الآسيوية ذات الأهمّية الاستراتيجيّة وأخيراً دائرة الشرق الأوسط.

على الرغم من كلّ الجهود الروسيّة للارتقاء بالسياسة الخارجيّة على مختلف الأصعدة مع كل دول العالم، إلا أنّ هذه السياسة ما زالت تعاني من تأثير العديد من المحددات في الداخل والخارج وأبرزها:

أولاً : المحددات الداخليّة .

١. **ضعف دور الخارجيّة الروسيّة:** وهذا ما توضّح في كلمة الرئيس بوتين أمام تجمع لسفراء روسيا في ١٣٠ دولة بمناسبة مرور ٢٠٠ عام على تأسيس وزارة الخارجيّة الروسيّة في تموز العام ٢٠٠٩ حيث شن بوتين هجوماً عنيفاً على الخارجيّة الروسيّة واتهمها بالفشل في إقامة علاقات صداقة وديّة مع وسائل الإعلام الأجنبية والعجز عن إقامة علاقات جيدة على الصعيد الدولي، وإنّ الدبلوماسيين الروس لم يؤدوا واجبهم كما ينبغي في الدفاع عن مصالح روسيا وأضاف أنّ سياسة التكتّم والعجز عند التعامل مع وسائل الإعلام والمؤسسات الدوليّة في المجتمع الدولي لم تخدم مصالح روسيا).

٢. **الأزمة الاقتصاديّة:** لقد عانى الاقتصاد الروسي من الانحلال مدة طويلة قبل أن يتولى بوتين منصبه كرئيس للدولة الروسيّة فقد امتلكت روسيا القوة العسكريّة لكنّها افتقرت إلى القاعدة الاقتصاديّة. فقد كانت رؤية الرئيس يلتسن أن العلاج المفيد للاقتصاد الروسي هو الانتقال إلى الرأسمالية مرة واحدة أو ما يسمى (العلاج بالصدمة) لتحقيق النمو الاقتصادي و بدأ منذ العام

١٩٩٢ بتحرير التجارة وخفض الإنفاق الحكومي وإصلاح الضرائب وخصخصة مؤسسات الدولة وغيرها لتحقيق هذا الهدف.

وجاءت محاولة موسكو تحويل المركب الصناعي – العسكري الذي يمثل ٨٠% من واردات الخزانة العامة إلى إنتاج صناعي، والتعهد الروسي بالحد من مبيعات السلاح ليشكل مأزق بالنسبة للخزانة الروسيّة بعد اختفاء عملاء مثل اثيوبيا وأفغانستان وكوبا وكوريا الشمالية وأيضاً دول أوروبا الشرقية. فضلاً عن المساندة الروسيّة للاستراتيجيّة الأمريكيّة في منطقة الخليج ومقاطعة ليبيا أدت إلى زيادة خسائر موسكو المالية وكانت هذه السياسة موضع نقد من قبل البرلمان الروسي وخصوصاً في التخلي عن الدول التي كانت حليفة في الماضي. لذلك سعت روسيا من خلال سلوكها وعلاقاتها الخارجيّة إلى تحقيق عالم متعدد الأقطاب وضمان قربها ومساواتها مع جميع مراكز القوى الأخرى، وأن تحول دون تفرّد الولايات المتحدة الأمريكيّة في النظام الدولي(٣٦). لذلك أصبح الموقف الروسي أكثر تفهماً وإيجابية اتجاه العراق منذ تولي بوتين السلطة عام ٢٠٠٠ من خلال تبني روسيا مواقف لصالح العراق، واتجاهها لخرق العقوبات المفروضة عليها. رغم ذلك تسعى روسيا من خلال سياستها البراغماتية إلى لعب دور مزدوج، فهي تسعى للحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة بناء على مصالحها المتنامية من جهة، ومن جهة أخرى تحاول قدر الإمكان المحافظة على مصالحها في العراق (٣٧).

ومنذ تخلي روسيا عن مبادئها الأيديولوجية أصبح المحرك الأساسي في سياستها اتجاه العراق مبنياً على المصالح المتبادلة. وهي قابلة للتطوير أو التغيير بحسب ما يقتضيه مفهوم المصلحة لدى روسيا الاتحادية. وهذا تباعاً يفسر تبدل الموقف الروسي اتجاه العديد من القضايا العربية وتحديداً العراق رغم وجود العديد من المتغيرات التي جعلت من هذه العلاقات متفاوتة ما بين التباعد والتقارب. وهذا ما يتفق مع النهج الواقعي الذي يتبناه بوتين في سياسته الخارجيّة اتجاه الشرق الأوسط وتحديداً العراق(٣٨).

ومع استمرار تردد المؤسسات المالية الغربية اتجاه دعم روسيا بدأت السياسة الخارجيّة الروسيّة تقلص الالتزام نحو الغرب، وبدأت محاولات استعادة ودعم وجود الدبلوماسية الروسيّة في المناطق التي شهدت تقلصاً وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الصغرى، ومن هنا نجد أنّ الموقف اتجاه العراق قد تحول إلى المناداة برفع العقوبات المفروضة على العراق قبل احتلاله العام ٢٠٠٣. إن هدف الرئيس بوتين البعيد المدى هو استعادة مكانة روسيا كقوة كبرى من خلال إعادة توجيه الاقتصاد. إلاّ أن البلاد واجهت مشاكل جديّة مثل نقص رأس المال وصعوبات تقديم الاستثمار الأجنبي وأعباء الدين الثقيل بالوقت الذي وصل فيه الدين الروسي الخارجي إلى حوالي ١٦٥ بليون دولار حيث أعيد تسديد حوالي ١٤-١٩ بليون دولار ليصل إلى حوالي ١٠٪ من الناتج القومي الإجمالي خلال حقبة بوتين الأولى، يضاف إلى ذلك أعباء إيواء الشيشان وإسكانهم بعد الحرب والذي استلزم مبالغ كبيرة من المال، وبالشكل الذي لم يترك في الولاية الأولى للرئيس بوتين أي فرصة للتحرك سوى طلب المساعدة الاقتصاديّة من الدول الغربية .

لهذا بقيت العلاقات الخارجيّة الروسيّة محددة بشدة ومقيدة، والعقبات التي عانت منها الدولة في الجانب الاقتصادي كانت جزء مهمة في التحرك السياسي الخارجي للرئيس بوتين (٣٩). حيث كان التحسن أداء الاقتصاد الروسي في العام ٢٠٠٠. وتزايد معدل النمو الذي وصل إلى نسبة ٩٦. % خلال الحقبة من كانون الثاني إلى آب العام ٢٠٠٣ دور واضح على محمل أوضاع البلاد، إذ كان هذا التحسن وراء إعلان روسيا أنّها ستفي كلية بالتزاماتها في دفع الدين الخارجي المستحق عليها عن العام ٢٠٠٢(٤٠) . والذي يقدر بمليار دولار. كما أعلنت روسيا إلغاء ٣٥ مليار دولار من أصل ما نسبته ١٧,٣٪ من الديون المستحقة على الدول الأفريقية، وهو ما يعادل نصف ما ألغته الدول الدائنة الأخرى مجتمعة من الديون الأفريقية. وقد كان لهذا تأثيره المباشر في قبول العضوية الكاملة لروسيا في مجموعة السبع الصناعية الكبرى لتتحول بذلك إلى مجموعة الثمانية في حزيران ٢٠٠٢.

٣ . ضغط القوى الداخلية: ويبرز تأثير هذه القوى الداخلية في قضية جزر الكوري والعلاقة مع اليابان، فالتيار القومي والتيار المتشدد يعارضان تسليم هذه الجزر إلى اليابان يضاف إليهم ٤٧ ألفاً من المواطنين الروس من بينهم عشرون ألفاً من العسكريين الذين يسكنون الجزر بل أن حاكم مقاطعة سخالين الروسيّة قد تزعم الدفاع عن الجزر ومقاومة تسليمها، كما أن ٧٠% من مواطني هذه الجزر قد صوتوا في العام ١٩٩١ ضد إعادة الجزر إلى اليابان. وفي ضوء المعارضة الداخلية ذات الإمكانية الواسعة تمّ إعادة هذه الجزر فقد شكّل هذا الموقف عاملاً محدداً للتحرك السياسي الخارجي الروسي اتجاه اليابان (٤١) . وسد الطريق أمام أية محاولة لتقديم تنازلات سياسيّة روسيّة في هذه القضية.

٤. توسع حلف الناتو شرقاً: لقد مثل توسع الناتو شرقاً ليشكل تهديداً لمصالح وأمن روسيا بالدرجة الأولى ؛لأنه يهدف إلى عزل روسيا عن أوربا ويقضي على أملها في الاندماج في العمليات التكاملية التجارية على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني، بل إنّ الروس يعتقدون بأنّ هذا التوسع سوف يؤدي إلى بروز خطوط تماس جديدة في القارة تنذر بعودة الحرب الباردة.

وتأتي المواقف الرسمية والحزبية في روسيا لتعارض توسع الناتو باتجاه الشرق، ويؤكد بريماكوف وزير الخارجيّة الأسبق بقوله: (إنّ اقتراب مرافق الناتو العسكريّة من أراضي روسيا سيخلق لنا مصاعب عسكرية وسياسيّة) . من جهة أخرى يؤكد زعيم الحزب الشيوعي الروسي غينادي زيغانوف أن الغربيين هم المستفيدون من هذا التوسع بقوله : (إنّ هذا التوسع يستفيد منه صانعو السلاح الغربيون والأمريكيون الذين سوف يخلقون أربع ملايين فرصة عمل جديدة من جراء ذلك) (٤٢) .

وعلى الرغم من استمرار توسع الناتو نحو الشرق والقبول به كأمر واقع إلا أنّه لا يعني موافقتها عليه، وأنّ عدم امتلاك روسيا لوسائل منعه من التوسع لم يمنعها من إعلان قيام (خط احمر) عندما أوضحت أنّ انضمام أوكرانيا ودول البلطيق الثلاث سوف يكون مبرراً لإعلان الحرب ممّا قد يتسبب في تدهور العلاقات بين الشرق والغرب. ويشير وزير الدفاع الروسي إلى هذه الحقيقة في حديث له في ٢٧ نيسان عام ١٩٩٩ بقوله:

(إنّ مذهب الناتو الجديد يتضمن الانتشار خارج المنطقة يجبر روسيا لإعادة الاعتبار للعديد من الشروط لضمان أمنها العسكري فيما يتعلق بكل من القوات التقليدية وقوة الردع النووي الاستراتيجي) وأضاف محذراً : (بأن إبعاد توسع الناتو مثل ضم دول البلطيق سوف يكون تحديداً كبيراً لروسيا وسوف نتخذ كل الإجراءات الضرورية لتقليل التهديد العسكري والذي سيأتي من هذه التطورات).

وفي رئاسة بوتين تحسنت العلاقة مع الناتو بزيارة اللورد روبرتسون سكرتير الناتو إلى روسيا في آذار ٢٠٠٠ واجتماعه بالرئيس بوتين وتأكيده على استمرار الاتصالات بين الطرفين حيث سبق وأن أوضح الرئيس بوتين إمكانية انضمام روسيا إلى الناتو إذا أخذ الأخير اهتماماً بمصالح روسيا واعتبار روسيا كشريك متساوٍ(٤٣) .

إن لجوء روسيا لبناء تحالفات سواء مع الصين أو الهند أو الاتحاد الأوربي وغيرها من أجل زيادة نفوذها وتأثيرها العالمي يقوم على افتراض استمرارية السياسة التي ينتهجها الرئيس بوتين منذ توليه الرئاسة في العام ٢٠٠٠ وهو ما قد لا يحدث بالضرورة، إذ ربما يفضل خلفاؤه مع انتهاء ولايته في العام ٢٠٠٨ عدم المضي قدماً في استكمال سياسته ومع ذلك فإن التغيرات الاستراتيجيّة المتوقعة في البيئة العالمية خلال العقدين المقبلين تتيح مكاسب وخيارات مفيدة لروسيا يمكن أن تستغلها لتعظيم دورها ومكانتها العالمية والإقليميّة. إلاّ أنّ كل ما تقّدم لا ينفي حقيقة المخاوف الروسيّة من الوجود الغربي بالقرب من حدودها وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكيّة ويؤكد هذه الحقيقة الرئيس بوتين بقوله : (إنّ التغلغل الأمريكي في مناطق النفوذ الروسيّة يهدد مصالح روسيا وأمنها القومي) (٤٤) .

ثانيا : المحددات الخارجيّة أو الدوليّة (دائرة الشرق الأوسط)

بدأت الروابط الاقتصاديّة بين روسيا ودول الشرق الأوسط محكومة بالاعتبارات المصلحية بدلاً عن الاعتبارات الإيديولوجية ولا سيما بعد فشل التجربة الشيوعية والتحول إلى تبني اقتصاد السوق وخصخصة المشاريع الاقتصاديّة، حيث أصبحت السياسة الخارجيّة الروسيّة تخدم السياسة الاقتصاديّة للبلاد . ويمثل تطوير التعاون الاقتصادي ما بين روسيا ودول الشرق الأوسط أحد الخيارات أمام روسيا لتطوير اقتصادها من دون الاعتماد على القروض والمنح الدوليّة التي تقيّد حرية التصرف الخارجي لروسيا لا سيما اتجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط (٤٥).

يؤكد الرئيس بوتين على أهمّية تطوير العلاقات مع دول المنطقة بقوله : (كان تطوير العلاقات المتعددة الجوانب مع البلدان العربية وسيبقى توجهاً مهماً في السياسة الخارجيّة لروسيا الاتحادية، ويؤدي تعزيز الاتصالات المباشرة ... دوراً مهماً في هذا المجال... ومن مصلحتنا في الوقت الراهن توسيع التعاون في المجالات ذات الأولوية كالطاقة والتجارة والتعاون الإنتاجي، وتتوفر إمكانات كبيرة في مجال العلوم والتكنولوجيا الحديثة حيث تستطيع الموارد المالية العربية إذا اقترنت بالتكنولوجيا الروسيّة المعاصرة أن تعطي نتائج جيدة (٤٦) .

ويعود العامل الأهم في عودة الاهتمام الروسي إلى الشرق الأوسط إلى تنافس الشركات الغربية الكبرى على استغلال الثروات البترولية التي تزخر بها هذه المنطقة وما ترتب على اقصاء الشركات الروسيّة من المنافسة في

المنطقة ، وهذا ما أكدّه أحد الباحثين الروس بقوله: (إنّ ما يجري في الشرق الأوسط وفي الخليج لا بدّ وأنْ ينعكس علينا أو في دول جوارنا القريب من الشيشان وطاجيكستان وأفغانستان) (٤٧).

لقد سعت روسيا إلى تطوير علاقاتها مع إيران التي يتزايد اهتمامها بمحيطها الإقليمي وخاصة بعد أن دخلت إيران إطار التنافس للدخول إلى جمهوريات آسيا الوسطى مع كل من تركيا المدعومة من الغرب وروسيا التي تعد هذه المنطقة مجالاً حيوياً لها (٤٨). إلاّ أن التقارب بين روسيا وإيران يبرز عدة دوافع مهمة تجعل إيران تسعى إلى ضمان موقف روسي إلى جانبها وهي:

١. سعي الولايات المتحدة إلى عزل إيران عن محيطها الإقليمي، وتخويف روسيا من الإسلام الإيراني).
٢. مخاوف إيران من الطروحات الوحدوية للتيارات القومية في أذربيجان من أجل إنشاء (أذربيجان الكبرى) مع وجود أقلية أذرية تقدر بحوالي ٢٠ مليون اذري في إيران، ممّا يدفعها للتعاون مع روسيا لحل النزاعات العرقية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.
٣. اعتماد إيران على روسيا في التزود بالأسلحة كما أن حجم التبادل التجاري بينهما هو أكبر من حجم التبادل التجاري بين إيران والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى.
٤. الاستفادة المشتركة من الثروات الطبيعية والنفطيّة في بحر قزوين.
٥. الحصول على تكنولوجيا متقدمة والسعي للاستفادة من الدعم الروسي في مواجهة القضايا والمشاكل الإقليميّة وإقرار التسوية لها(٤٩) .

ويمثل العامل الاقتصادي عاملاً محدداً ورئيساً للسياسة الروسيّة اتجاه المنطقة فامتلاكها الأكبر مخزون نفطي في العالم يشكل اليوم أحد المحددات الأساسية في الاستراتيجيّة الروسيّة، ويعود ذلك إلى ارتفاع كلفة استخراج النفط الروسي في سيبيريا بسبب الصعوبات التقنية. وعلى الرغم من أهمّية نفط بحر قزوين فإن الرغبة الروسيّة في إضعاف النفوذ الغربي في منطقة الخليج تعزز أهمّية نفط الخليج العربي لروسيا , ويؤكد هذه الأهمّية بكل وضوح (فيكتور بوسفاليك) بقوله : "إن تعزيز دور روسيا في حفظ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي دليل على الدور الايجابي الذي تعتزم روسيا القيام به في المنطقة. ذلك الدور الذي يتصل اتصالاً مباشراً بالمصالح القومية الروسيّة " . وأضاف بقوله: "صحيح أن الحرب الباردة قد انتهت ولكن التنافس ما زال موجوداً واللهجة القديمة المعادية للغرب تناسب الدبلوماسية الروسيّة الجديدة" (٥٠) .

وفي العلاقة مع العراق انتهجت موسكو سلوكاً دبلوماسياً سلمياً يؤكد خبرة واسعة في الشؤون الإقليميّة، ودأبت موسكو على معارضة القرارات الأمريكيّة ضد العراق، إلا أن الموقف الروسي كان أكثر توافقاً مع متطلبات التفاوض السلمي مع رفض إي إجراء يؤدي إلى المساس بوحدة العراق. وكان هذا الموقف منسجماً مع مواقف أغلبية الدول العربية اتجاه العراق(٥١) .

وتتطابق وجهة نظر روسيا مع العالم العربي والإسلامي في الكثير من الأمور والقضايا في مجال مكافحة التطرف والإرهاب، والعمل على توسيع التعاون بين روسيا والعالم الإسلامي عبر منظمة المؤتمر الإسلامي

واللجان المشتركة ضمن مجلس الأعمال الروسي – العربي، وإنشاء مركز الحوار العربي – الروسي الرامي إلى تفعيل التعاون الثقافي بين الجانبين، والذي لاقى ترحيباً من مجلس السفراء العرب في روسيا الاتحادية، الأمر الذي يستدعي في أذهاننا الدور المناط بالثقافتين الروسيّة والعربيّة في تكريس وتفعيل مطلب التنوع الثقافي الذي لا محيد عنه في مواجهة نزعات الهيمنة اللغوية والفكرية، ودور الحضارتين العربيّة والروسيّة في إرساء استراتيجيّة حوار ثري و ناجح بين الحضارات ومدى الحاجة إلى هذا الحوار لدرء المخاطر التي أضحت تهدد العالم في أمنه واستقراره كنزعات العنصرية الثقافية والتطرف الديني والانكفاء على الخصوصيات الضيقة العاجزة عن التواصل مع الآخرين، وفي المقابل فالمملكة العربية السعودية – على سبيل المثال – كانت من البلدان الأوائل التي أيدت مبادرة روسيا بشأن الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة مراقب ومارست دوراً مهماً في اتخاذ القرار الايجابي بهذا الشأن. وبفضل ذلك شاركت روسيا لأول مرة بصفة مراقب في القمة الاستثنائية لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في ديسمبر٢٠٠٦ في مكة المكرمة (٥٢).

ممّا تقدّم نجد أنّ السعي الروسي نحو المنطقة العربية والخليج العربي تحديداً يقوم بالدرجة الأساس على معيار المصلحة، فروسيا بحاجة إلى رأس المال الخليجي أكثر من حاجتها إلى خلق صدامات ومواجهات مع أي طرف كان، فالمشاكل الداخلية لروسيا أصبحت تشكل محور السياسة الخارجيّة الروسيّة ومحاولة إيجاد توازن مع كل الأطراف في المنطقة واثبات دورها كدولة يعتمد عليها من قبل دول الخليج العربي سواء دول مجلس التعاون الخليجي أو العراق أو إيران، وفي هذا نجد أنّ روسيا وتحركاتها تسعى إلى عدم تجاهل طرفي المعادلة في ميزان القوى على المستوى الإقليمي وتحديد السعودية وإيران.

وإزاء استمرار تدهور الوضع في العراق واحتمال احتدام النزاع حول إيران توجه بلدان الخليج العربية أنظارها إلى روسيا متوقعة أن تؤثر موسكو على من اعتاد اللجوء إلى القصف الصاروخي لحل المشاكل، كما يروق لدول الخليج العربي أنّ روسيا ترفض مقاطعة حركة المقاومة الإسلامية حماس في فلسطين في حين تتمنى الولايات المتحدة أن تفشل الحكومة التي شكلتها حماس في غزة وفي الضفة الغربية (٥٣) . كما ترتبط روسيا بعلاقات وثيقة مع المملكة العربية السعودية فقد زار ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز روسيا في ايلول عام ٢٠٠٣ حيث جرى خلال الزيارة التوقيع على العديد من الاتفاقيات التي أرست قواعد التعاون الروسي السعودي. كما تتلاقى مصالح البلدين في مجال النفط والغاز لدى

التعامل مع الشؤون الدوليّة والإقليميّة إذ إنّهما من أكبر مصدري المحروقات للعالم ولهما دور مهم في استقرار أسوق النفط العالمية، فضلاً عن دور الشركات الروسيّة مثل (ستروي ترانس غاز) و (لوك أويل) في هذا المجال(٥٤).

ولا بد من التأكيد أنّ اتجاه الشرق الأوسط في السياسة الخارجيّة الروسيّة كان من أكثر الاتجاهات نجاحاً في العام ٢٠٠٦ فقد برز التعاون الروسي – المصري ليشكل مثالاً واضحاً على عودة روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط في المجال الاقتصادي إلى جانب الحوار الروسي المكثف مع سوريا في ضوء زيارة الرئيس السوري بشار

الأسد إلى موسكو في نهاية ذلك العام. وتميزت زيارة الرئيس بوتين للجزائر بأهمّية كبيرة بالنسبة للعلاقات الثنائية بين البلدين واللذين يلبيان حوالي ٤٠٪ من احتياجات أوربا من الغاز والمعادن الأخرى (٥٥) .

المبحث الثالث: المحددات السياسيّة والاقتصاديّة للسياسة الخارجيّة الروسيّة اتجاه العراق

أدركت روسيا أهمّية العراق على المستوى الجغرافي وما يملكه من ثروات طبيعية كالنفط والغاز ممّا جعله محلّ اهتمام ضمن التوازنات الإقليميّة والدوليّة. وأدى ذلك إلى تطوير سياسة روسيا الخارجيّة اتجاه العراق بناءً على العديد من الدوافع، فسياسياً تسعى روسيا لإعادة الهيبة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط. واقتصادياً كونه بلداً مناسباً للاستثمار، وأمنياً من أجل المحافظة على الأمن ممّا يزيد من المصالح والاستثمارات الروسيّة في العراق.

اتخذت روسيا في سياستها اتجاه العراق طابع التعاون والانفتاح، لكن خضعت هذه السياسة للعديد من التغيرات الإقليميّة والدوليّة. وكان هذا التعاون والانفتاح مرهوناً بهذه التغيرات، وفهم هذه السياسة المرهونة بالتغيرات يتم من خلال التوجهات الروسيّة اتجاه العراق.

المطلب الأول: المحددات السياسيّة

سعى بوتين منذ عام ٢٠٠٠ إلى اتخاذ موقف أكثر تفهماً وإيجابية اتجاه العراق، من خلال تبني مواقف حاسمة لمصلحة العراق تمثل ذلك بإلغاء العديد من العقوبات التي فرضت عليها. وكان من أبرز الخطوات التي قامت بها روسيا هي خرق الحظر الجوي المفروض على العراق من خلال تسيير طائرة من روسيا إلى مطار صدام الدولي مباشرة. والمطالبة الروسيّة بتسوية عادلة للوضع في العراق (٥٦).

وكانت العلاقات الروسيّة العراقية، بمثابة محاولة روسية من أجل فتح منافذ اختراق في العلاقات مع العراق رغم قرارات مجلس الامن. وأن توجه بوتين كان مبنياً على إحياء علاقته مع حلفاء الأمس، من ضمنها العراق (٥٧) . في ظل التخوّف من الهيمنة الأمريكيّة التي تعد تهديداً للمصالح الجوهرية الروسيّة(٥٨).

وتعود سياسة الانفتاح الروسيّة اتجاه العراق بسبب قيام الولايات المتحدة الأمريكيّة بإعادة صياغة استراتيجيّة حلف شمال الاطلسي "الناتو" والذي خرج من النطاق الاوروبي ليشمل العالم، وهذا يعني تهديداً حتمياً للأمن القومي الروسي والمصالح الروسيّة في المحيط الخارجي. ودفع ذلك بالموقف الروسي إلى التغيير من المعارضة النظرية في مجلس الأمن إلى معارضة واقعية باتخاذ خطوات فعلية كنوع من سياسة المواجهة مع الولايات المتحدة (٥٩).

وفي عام ٢٠٠٣ كان هناك استعداد روسي لشطب الديون المستحقة على بغداد، وأضاف بوتين "نأمل بشدة أن تبني روسيا علاقات طيّبة مع القيادة الجديدة في العراق." وأكدّ رئيس مجلس الحكم العراقي المعين من الولايات المتحدة عبد العزيز الحكيم أن هذا الوعد الروسي جاء مقابل منح الشركات الروسيّة فرصة الوصول للعراق. وفي ٢٠٠٤ زادت الأهمّية الروسيّة للعراق في ظل ارتفاع أسعار النفط والتي وصلت إلى الضعف مع نهاية ٢٠٠٤ ، وأعطى بوتين فرصة جيدة للتدخل في ظل ضعف موقف الولايات المتحدة الإقليمي في خلق

المقاومة العراقية وصعودها. وفي ٢٠٠٥ وافق الكرملين على شطب جزء كبير من الديون العراقية القديمة، وقدمت شركة لوك أويل الروسيّة مساعدات انسانية ضخمة للعراق، قدرت بملايين الدولارات، وفي عام ٢٠٠٨ تنازلت روسيا عن كل الدين العراقي الذي وصل إلى ١٢,٩ مليار دولار (٦٠).

ونتيجة التخوف والقلق من الهيمنة الأمريكيّة والذي جاء واضحاً في وثيقة الأمن الروسي التي نشرت في مايو ٢٠٠٩ بعد اعتمادها والمصادقة عليها من قبل الرئيس السابق ميدفيدف، كان هناك مطالبات فعلية روسية من أجل انسحاب الولايات المتحدة من العراق. وأبدت روسيا تخوفها من الهيمنة الأمريكيّة في العراق التي تعتبر بالنسبة لها منطقة نفوذ ومصالح استراتيجيّة (٦١). ومن ثمّ فإنّ التوجهات الروسيّة العراقية في الفترات السابقة شهدت تراجعاً ملحوظاً رغم مساعي روسيا في المحافظة على مصالحها في العراق قبل الحرب، وسبب التراجع هو تأثير المتغير الأمريكي في إبعاد روسيا عن ممارسة أي دور في العراق. لكن كان هناك محاولات روسية رغم ما فقدته من نفوذ في العراق، ويكون لها دور ما بعد عام ٢٠٠٣ بشكل يوحي بعودتها كقوى فاعلة للساحة الدوليّة.

ومع توقيع العراق اتفاقية سحب القوات مع الولايات المتحدة في ديسمبر ٢٠٠٨(٦٢) . والتي كان الهدف منها تنظيم العلاقة القانونية بين العراق والولايات المتحدة. وفي ظل القرارات الدوليّة التي صدرت بحق العراق، والتي كان لها الدور الكبير في تفتيت بنية الاقتصاد العراقي . رحبت روسيا بهذه الاتفاقية كونها لم تتضمن أي جانب اقتصادي يربط العراق اقتصادياً أو عسكرياً مع الجانب الأمريكي ، يعني ذلك عدم التأثير على المصالح الروسيّة في العراق. وفتح المجال لإعادة الشركات الروسيّة للعمل من جديد في العراق (٦٣).

وفي عام ٢٠٠٩ استقبل الرئيس الروسي الأسبق (ديمتري ميدفيدف) رئيس الوزراء العراقي السابق (نوري المالكي) أثناء زيارته لروسيا. وتمخض عن هذه الزيارة تفاهمات في المجال العسكري إضافة للمجال الاقتصادي. وطرح المالكي موضوع تسليح الجيش العراقي وتطوير العلاقات ما بين البلدين، فبدأت تنمو هذه العلاقات بشكل ملحوظ وفي مختلف الميادين.

وقبلت روسيا بالنظام العراقي الجديد عندما رحبت بالانتخابات البرلمانية العراقية في آذار ٢٠١٠ وتمثل ذلك بإرسال روسيا المراقبين للمشاركة بالعملية الانتخابيّة. وحول تأكيد الدعم الروسي للعراق اتجهت إلى رفع القيود التي فرضها مجلس الأمن في اطار الفصل السابع، وكانت الدوافع من هذه الخطوة هو الرغبة الروسيّة في تحقيق المصالح خاصة في مجال الاستثمار والتجارة. وكانت التطورات الهامة في عام ٢٠١٤ والتي تمثلت بالانتخابات البرلمانية والتدهور الأمني الذي لحق بالعديد من المحافظات العراقية نتيجة السيطرة عليها من تنظيم داعش. ودفع بالعديد من الدول لتكثيف الجهود المساعدة للعراق من أجل مكافحة الإرهاب (٦٤).

وفي إطار الزيارات الرسمية بين البلدين التقى وزير الخارجيّة العراقية الجعفري في آذار ٢٠١٥ نظيره الروسي سيرغي لافروف لتقوية العلاقات الثنائية، خاصة في العملية السياسة مشيراً إلى أنّ هناك تقدم في تحقيق خسائر لتنظيم داعش. وأكدت روسيا على تضامنها مع العراق من أجل مكافحة الإرهاب والاستمرار في تقديم

المساعدة من أجل الحفاظ على أمنها وسلامتها . و الذي يعني ذلك حفاظاً على أمن روسيا في منطقة حيوية بالنسبة لها(٦٥).

وعززت موسكو علاقاتها السياسيّة والأمنيّة مع العراق، فوضح وزير الخارجيّة العراقي إبراهيم الجعفري أنّ المحادثات دارت حول تقديم مساعدات عسكرية لمحاربة ما يعرف بتنظيم داعش الإرهابي الذين استولوا تقريبا على ثلث العراق في عام ٢٠١٤ورغبة موسكو في إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، افتتحت مركز قيادة في بغداد بموجب اتفاق من أجل تبادل المعلومات الاستخباراتيّة مع العراق لمحاربة الدولة الإسلامية (٦٦). وفي عام ٢٠١٥ التقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين برئيس وزراء العراق حيدر العبادي، من أجل مناقشة مستجدات الأوضاع السياسيّة والأمنيّة في العراق (٦٧).

وتتقاطع سياسيّة روسيا الخارجيّة اتجاه العراق مع الولايات المتحدة الأمريكيّة، فمنذ أحداث ١١ من سبتمبر والتي تعد نقطة تحول في العلاقات الأمريكيّة بجميع الأطراف الفاعلة في النظام الدولي، عن طريق تقسيم جورج بوش الابن الرئيس السابق للولايات المتحدة العالم إلى محورين، محور الخير ويضم الولايات المتحدة، ومحور الشر ويضم أعداء الولايات المتحدة. وأيدت روسيا الموقف الامريكي في محاربة الإرهاب(٦٨). ولكن في الوقت نفسه كان هناك رفض بشن هجوم عسكري على العراق، فالمحرك الأساسي لمعارضة روسيا هو المصالح. وكانت تخشى أن تخسر العديد من الصفقات النفطيّة التي ابرمتها مع الحكومة العراقية.

واتجهت روسيا إلى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة مستغلة أحداث ١١ سبتمبر،

وقدمت نفسها شريكاً حقيقياً للولايات المتحدة والذي ساعدها في حربها ضد الإرهاب. وتجسد ذلك في تأييد قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ ضد طالبان (٦٩). وكان لأحداث ١١ من سبتمبر الدافع المبرر التي لجأت إليه الولايات المتحدة في لجوئها إلى القوة العسكريّة من أجل تحقيق مصالحها القومية سواء بمفردها أو بمساعدة حلفائها. ووجهت الولايات المتحدة اتهامها إلى العراق، واعتبرتها مصدر تهديد مطلق لأمن العالم وللولايات المتحدة(٧٠).

وحذر بوتين الولايات المتحدة من أن تشن هجوماً عسكرياً على العراق، إذا ما كانت ترغب في الحفاظ على الائتلاف الدولي الذي حشدته من أجل محاربة الإرهاب. ورفض بوتين مفهوم محور الشر الذي طرحة بوش في وصفه لكل من إيران والعراق وكوريا الشمالية (٧١). ووضح بأن روسيا تتفهم تجاوز الولايات المتحدة لمجلس الأمن في قرارها بشن الحملة العسكريّة ضد أفغانستان، وإنّه يجب أن لا يكون أي استثناء مشابه في شن هجمات على العراق. وأكدت روسيا بأنها على قناعة بعدم وجود براهين تثبت تورط العراق في دعم المنظمات الإرهابية. ورغم نجاح روسيا في الحيلولة دون استصدار قرار من مجلس الأمن من قبل الولايات المتحدة للتدخل العسكري في العراق، لكنها لم تستطع منع الولايات المتحدة من الغزو العراقي منتهكة بذلك الشرعية الدوليّة والقانون الدولي(٧٢) .

ولم يبد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش أي اهتمام للحصول على قرار أممي يشرع غزو العراق، كونه مدركاً أنّ المعارضة المشتركة الروسيّة والفرنسيّة ستقف ضد القرار في مجلس الأمن (٧٣). وكان هناك مساعٍ روسية لحل الأمر دبلوماسياً من أجل المحافظة على علاقات جيدة مع جميع الأطراف من ضمنهم الولايات المتحدة وصدام حسين، والمعارضة العراقية. وهذا يعني بأن روسيا كانت ترغب حينها في الحفاظ على مصالحها (٧٤). وسعت بريطانيا والولايات المتحدة من خلال مجلس الأمن بالسيطرة على كل ما يملكه العراق من خيرات وطاقات، وبدأتا تخططان بعرض مشروع على مجلس الأمن أطلق عليه "مشروع العقوبات الذكية." والذي نصّ على أن تضع الأمم المتحدة مراقبين على حدود العراق مع جيرانها وفي المطارات الأجنبية الكبيرة، للحيلولة من قيام النظام العراقي باستيراد المعدات العسكريّة. ومن خلال هذا المشروع تتمكن الولايات المتحدة بأن تنفذ العديد من الخطوات بصورة منفردة (٧٥).

لاقى هذا المشروع رفضاً روسياً وعبر عن ذلك وزير الخارجيّة الروسي السابق (ايغور ايفانوف) في رسالة أرسلها إلى نظيره الأمريكي(كولن باول)" إنّنا نرى في المخطط تهديداً خطيراً لمصالح روسيا التجارية والاقتصاديّة في العراق." وهذا يعني أنّ روسيا في مشروع القرار ترى أنه يستهدف مصالحها المتنامية في العراق (٧٦) .

ممّا سبق، يمكن القول إنّ سياسة روسيا اتجاه العراق بالبداية كانت داعمة وبكافة الطرق وفق المصالح الاقتصاديّة والامتيازات التي تتمتع بها روسيا في العراق. لكن بعد الحرب الأخيرة على العراق شهدت العلاقة تراجعاً واضحاً بسبب الاحتلال والهيمنة الأمريكيّة وتعرض مصالح روسيا للخطر. ولكن بالتدريج عادت العلاقات ما بين الطرفين خاصّة في المجال السياسي .

المطلب الثاني: المحددات الاقتصاديّة.

تعد التوجهات الاقتصاديّة من أهم العوامل التي ساهمت في تطور العلاقات بين روسيا الاتحادية والعراق. وخاصة الموارد الطبيعية التي تشكل هدفاً استراتيجياً مهماً للدول، بسبب الحاجة إليها من أجل تحقيق المصالح. وإن هذه الموارد تساعد في رسم السياسة الاقتصاديّة للبلد من أجل الوصول إلى السيطرة .

ومع تولي بوتين السلطة، عمل على إعادة صياغة الاستراتيجيّة الروسيّة والتي تركز على بناء دور عالمي متميز لروسيا في العديد من المجالات. مثل المجال السياسي، وتحديداً المجال الاقتصادي (٧٧). واحتل القطاع النفطي العراقي بشقّيه النفط والغاز أهمّية كبرى في هذا التوجه. فهو من جهة مورد مهم للعملة الأجنبية المتحققة بفعل التصدير. وأيضاً من خلال الاستثمارات الروسيّة في المجال النفطي العراقي. وهذا ما دفع روسيا إلى اصرارها في الحفاظ على حصة الاستثمارات النفطيّة في العراق (٧٨).

ومن الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الروسي، الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وخسارة ١٠ شركات نفطية روسية والتي تعمل في العراق لعقود تبلغ حوالي ٦ مليار دولار. إضافة إلى العديد من العقود والتي تمّ توقيعها ما بين الطرفين قبيل الحرب. وشملت هذه الاتفاقيات ١٠٠مشروع بقيمة ٤٠ مليار دولار. وكانت هذه العقود مرتبطة برفع العقوبات الاقتصاديّة التي فرضت على العراق آنذاك(٧٩).

وكان هناك تخوف روسي من السيطرة الأمريكيّة على النفط العراقي، والذي سيعطي الولايات المتحدة الدور الكبير في التأثير على الانتاج العراقي للنفط وأسعاره العالمية. وهذا ما لا ترغبه روسيا، كون أن قطّاع الطاقة يمثل عصب الاقتصاد الروسي. فكانت سياسة بوتين هي الاهتمام بتطوير الاقتصاد على الصعيد الاقليمي والدولي، من أجل تطوير القطاعات الأخرى.

وكانت قد مرت العلاقات الروسيّة الأمريكيّة بفترة توتر، بسبب رفض الولايات المتحدة العقود المبرمة مع نظام صدام حسين سابقاً . وشدّدت على ضرورة العودة للنظر في العقود التي عقدتها في تلك الفترة، وتمّ ذلك من خلال مناقشة القرار ١٤٨٣ الذي بموجبه تمّ رفع العقوبات الاقتصاديّة التي فرضت على العراق. واستغلت روسيا عضويتها في مجلس الأمن وحقها في استخدام حق النقض الفيتو من أجل الدفاع عن مصالحها الاقتصاديّة في العراق. وطالبت بإجراء العديد من التعديلات على مشروع القرار بحجة أنه لا يعالج كل الأوضاع في العراق(٨٠).

وكانت سمة التوجهات الاقتصاديّة في الفترة سابقة الذكر بسعي روسيا إلى تفعيل العقود النفطيّة والتي وقعت عقوده مع النظام السابق. وكان الدافع الأساس وراء ذلك هو تحقيق مكسب اقتصادي كبير ورغبتها في الحصول على العديد من العقود الاستثمارية الأخرى.

ومع مجيء الرئيس السابق (ديمتري ميدفيديف) سعى إلى تعزيز الدور العالمي الروسي وتأكيد وجوده في العراق. من خلال زيادة العلاقات والاتفاقيات ما بين الطرفين (٨١). وتمّ في عام ٢٠٠٨ عقد اجتماع للجنة الوزارية لكل من روسيا والعراق في موسكو وتم خلالها توقيع عدد من مذكرات التفاهم بين الطرفين. وتناولت هذه الاتفاقيات تطوير التعاون في مجال التجارة والاقتصاد، لكن لم يتم التوقيع على محضر الاجتماع بسبب الاختلاف بين الجانبين، فأصر الجانب الروسي على إدراج تنفيذ العقود المبرمة مع النظام السابق وعلى رأسها شركة لوك اويل، والسماح للشركات الروسيّة بالاستثمار في مجال النفط على أسس غير تنافسية. لكن الجانب العراقي رفض ذلك بوصفها تتعارض مع القوانين العراقية الخاصة بالاستثمار (٨٢).

وتعززت العلاقات ما بين الطرفين عندما التقى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي نائب وزير الخارجيّة الروسي الكسندر سلطانوف في بغداد. وتركزت المباحثات على عقد شركة لوك أويل في تطوير حقل غرب حقنة. وفي عام ٢٠٠٩ فازت الشركة بعقد الاستثمار، وتم التوقيع على العقد النهائي عام ٢٠١٠ ، واتفق الطرفان على أن عملية التنقيب ستبدأ بعام ٢٠١١ ، والاستخراج عام ٢٠١٢ . وقدرت قيمة المبالغ المستثمرة حوالي ٣٠٠ مليون دولار. وكان هذا العقد الذي وقعته روسيا بمثابة نجاح لها لاستعادة مصالحها في العراق والتي سبق وأن تأثرت كثيراً بفعل الاحتلال الامريكي للعراق (٨٣).

وعلى مستوى التبادل التجاري ما بين البلدين، شهد عام ٢٠١٤ تطوراً كبيراً إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ١,٥٦٢ مليار دولار. مقارنة بعام ٢٠١٣ والذي بلغ نسبة ٢٨٧ مليون دولار. وفي عام

٢٠١٥ ارتفع التبادل التجاري بشكل ايجابي وبلغ حوالي ٢,٨ مليار دولار. ويعود سبب الارتفاع في التبادل التجاري بفعل التبادلات في قطاع الغذاء والتسلح (٨٤).

وضمن تطوير العلاقات الاقتصاديّة مع العراق، وجه الرئيس فلاديمير بوتين دعوة رسمية إلى رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي من أجل زيارة روسيا. وتم تلبية هذه الدعوة عام ٢٠١٥ ، وتم خلالها التعاون في العديد من المجلات، مثل التعاون في مجال الاستثمار ومشاريع البنى التحتية والنقل والصحة. ورغم رغبة الطرفين في استمرارية الاستثمار، لكن الظروف الأمنيّة التي شهدتها العراق حالت دون تحقيق الطموحات، وهو ما أدى إلى تخوّف الشركات الروسيّة من الاستثمار في العراق (٨٥).

في حين شكلت السنوات السابقة نقطة تحول بالتوجهات الروسيّة اتجاه العراق، خاصة في التفاهم حول العقود النفطيّة. إضافة لزيادة التبادل التجاري ما بين البلدين والذي انعكس إيجابياً على القطاعات الأخرى. ويمكن القول إنّ روسيا أبدت اهتماماً كبيراً في سياستها اتجاه العراق خاصة في المجال الاقتصادي. ورغم الحرب الأمريكيّة وأثرها على العراق، ولكن استطاعت روسيا الاتجاه نحو الدبلوماسية لاستعادة حقوقها في العراق(٨٦).

واستمرت هذا التعاون حتى عام ٢٠١٧ ، عندما عبّرت الحكومة العراقية عن تقديم تسهيلات واسعة للشركات الروسيّة من أجل تيسير عملها في الأراضي العراقية. وترأس الاجتماع كل من دميتري روغوزين نائب رئيس الحكومة الروسيّة ووزير الخارجيّة إبراهيم الجعفري (٨٧). وحول ملف التعاون التجاري والاقتصادي ما بين البلدين ارتفع ميزان التجارة لعام ٢٠١٧ بنسبة ٥٣ % اي حوالي ١,٤٠٢ مليار دولار(٨٨).

خلاصة ما سبق، يمكن القول إنّ سياسة روسيا الخارجيّة اتجاه العراق هي سياسة براغماتية، هدفها الأول والأساس هو تحقيق المصالح. ووفق الاحصاءات والمعلومات يتضح بأن التوجه الاقتصادي هو الهدف الأساس من تحقيق روسيا لمصلحتها.

كانت روسيا تسعى دائماً من أجل رفع العقوبات وتقديم الدعم، رغم وجود بعض الخلافات بين الطرفين في ظل الحرب الأمريكيّة على العراق، ولكن كانت هناك محاولات روسية للوصول إلى حل هذه الخلافات. ثم بدأ الانفتاح الاقتصادي في العديد من المجالات، وهذا بدا واضحاً من زيادة نسبة التبادل التجاري ما بين الطرفين مقارنة بالسنوات التي تسبقها.

وهذا يعني بالمحصلة، أنّ العامل الاقتصادي يلعب دوراً كبيراً في رسم سياسة روسيا الخارجيّة اتجاه العراق، وهذا انعكس ايجابيا على الدافع السياسي بين البلدين. يعني ذلك بأن روسيا تحاول ضمن سياستها الاعتماد على الدافع الاقتصادي، حيث كلما زادت المصالح زادت العلاقات السياسيّة.

وسياسة روسيا اتجاه العراق كانت من الجانب الاقتصادي الذي يعد عنصر قوة يمكن روسيا من إثبات دورها ومساهمتها في صياغة النظام الدولي.

المطلب الثالث : المحددات السياسيّة والاقتصاديّة للسياسيّة الخارجيّة الروسيّة اتجاه العراق

ويمكننا تعريف الدراسات المستقبلية، على أنّها العلم الذي يرصد التغيّر في ظاهرة معينة، ويسعى إلى تحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره(٨٩) .

ويمكننا القول إنّ سياسة روسيا الاتحادية شهدت تغيّرات كبيرة ومهمّة، فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتولي الرئيس (يلتسن) السلطة تراجع الدور الروسي وبشكل كبير إذ اعتمدت روسيا الاتحادية على مسايرة الغرب والاهتمام بالوضع الداخلي المتردي، إلا أنّ التغيير حصل عندما تولى الرئيس (بوتين) للسلطة في عام (٢٠٠٠)م، إذ أكدت سياسته على ضرورة استعادة روسيا الاتحادية لدورها في النظام الدولي كقوة فاعلة وهذا ظهر جلياً في سياسة روسيا الاتحادية اتجاه العراق (٩٠).

إنّ السياسة الروسيّة مع تولي الرئيس (بوتين) للسلطة انتهجت سياسة نشطة ومؤثرة وفي الوقت نفسه معارضة وبقوة الولايات المتحدة الأمريكيّة، ولاسيّما في أعقاب المعارضة الروسيّة القوية للحرب الأمريكيّة على العراق في عام (٢٠٠٣)م، ولتبدأ بعدها مرحلة جديدة من السياسة الروسيّة اتجاه العراق في ظل الوجود الأمريكي في هذا البلد وكيفية التعامل معه وفي تلك المدة عملت روسيا الاتحادية على التأكيد على ضرورة استعادة العراق لسيادته وضرورة خروج القوات الأجنبية، ولكن يجب علينا أن نفهم ماذا يمكن لروسيا الاتحادية أنْ تقدّمه للعراق، وما هي فرصتها في استعادة مكانتها الدوليّة السابقة كقوة موازنة للقوة الأمريكيّة؟ وهل عودة التعاون بين روسيا الاتحادية والعراق ولاسيما بعد العام (٢٠٠٨)م واستقرار الوضع الأمني نسبياً جاء عن طريق قوة روسيا الاتحادية السياسيّة أم الاقتصاديّة وهل هي محاولة لإثبات الوجود أمام النفوذ الأمريكي؟ وبالمقابل تحاول روسيا الاتحادية أن تشكل قطباً دولياً معارضاً للسياسة الأمريكيّة عن طريق مواجهة النفوذ الأمريكي وهذا ما لمسنا من الموقف الروسي إزاء القضية الليبية وكذلك إزاء الوضع في سوريا (٩١) .

إنَّ المميزات الاستراتيجيّة الكثيرة التي يتمتع بها العراق تجعل من الصعوبة على روسيا الاتحادية أن تتجاهل أهمّية العراق أو تتجاهل إقامة علاقات معه، فالعراق يعد من أهم البلدان التي تتطلع لها الشركات الروسيّة لغرض الاستثمار لما يتمتع به من موارد طبيعية، وكذلك بغية إعادة علاقات التعاون في مجال تسليح الجيش العراقي وتقديم المساعدات العسكريّة التكنولوجية للعراق، ولاسيما بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) لروسيا الاتحادية عام (٢٠٠٩)م .

المبحث الرابع : مستقبل السياسة الروسيّة اتجاه العراق

سنتناول في هذا المبحث مشاهد السياسة الروسيّة اتجاه العراق على وفق الآتي :

أولا: مشهد الاستمرارية (تكثيف العلاقات) .

وهو مشهد استمرار وتكثيف وزيادة التوجه الروسي اتجاه العراق، وذلك لما تحققه من مزايا وفوائد سياسيّة واقتصاديّة فضلاً عن الجانب الأمني، فصانع القرار السياسي في روسيا الاتحادية قد يرى في تكثيف العلاقات الخارجيّة مع العراق قد يحقق الأهداف العليا لروسيا الاتحادية باستعادة دورها على الصعيد الدولي، عن طريق إثباتها لدور مستقل في القضايا العراقية عن السياسة الأمريكيّة، فالدور الروسي في العراق بدأ قوياً ومؤثراً مع وصول الرئيس (بوتين) السلطة حتى عام (٢٠٠٣)م، إذ أخذت السياسة الروسيّة تصعّد من رفضها للوجود الأمريكي، إلا أنّها وفي الوقت نفسه عملت على زيادة وترسيخ التعاون الاقتصادي مع العراق بوصفه الحليف الاستراتيجي القديم الذي تسعى روسيا الاتحادية لاستعادة دورها فيه، وبالمقابل فإنّ العراق يسعى إلى توثيق وزيادة التعاون مع روسيا الاتحادية، وهذا ما لمسناه عن طريق زيادة عدد الزيارات الرسمية بين الطرفين وزيادة التبادل التجاري والاقتصادي بين الطرفين(٩٢) .

ولعلّ من نافلة القول، إنّ روسيا الاتحادية استخدمت الوضع العراقي كأسلوب ضغط على الولايات المتحدة الأمريكيّة في مجلس الأمن، لتثبت دورها كقوة دولية مهتمة بالشأن الدولي، ولاسيما أنّ العراق يعد منطقة حيوية في الشرق الأوسط ومحاولة الاستفادة من الوضع العراقي لزيادة انهاك الولايات المتحدة الأمريكيّة سياسياً(٩٣) .

أمّا الجانب الاقتصادي ، فتستطيع روسيا الاتحادية عن طريق تكثيف علاقاتها وزيادة تعاونها مع العراق اقتصادياً الحصول على أكبر عائد اقتصادي من المميزات الاقتصاديّة، عن طريق عقد صفقات استثمارية وتجارية وكما حدث في دخول شركات روسية لاستثمار آبار حقول نفطية في وسط وجنوب العراق، وكذلك عقد صفقات بيع السلاح والتكنولوجية العسكريّة للعراق، والتي تحقق عوائد مالية ضخمة لروسيا الاتحادية(٩٤).

وتؤكد روسيا الاتحادية أنّ منطقة الخليج العربي بشكل عام والعراق على وجه الخصوص من أهم المناطق الحيوية في العالم بوصفها تضم أضخم احتياطي للطاقة في العالم،

وأنّ هنالك عاملين أساسين يفسران رغبة روسيا الاتحادية في توثيق وتكثيف تعاونها مع العراق وهما (٩٥) :

١. إنَّ عودة روسيا الاتحادية كقوة عظمى، وعلى نحو متدرج، يتطلب منها اظهار ثقلها على المسرح الدولي وخصوصاً في العراق
٢. إنَّ المخاوف الناجمة من تداعيات الوضع الأمني في المنطقة، قد تضّر بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى وربما تؤثر على روسيا نفسها، لذا تسعى إلى زيادة وجودها وتعاونها .

إنَّ الرغبة الروسيّة في تكثيف دورها في العراق يعود إلى إبعاد الشراكة الروسيّة العراقية التي حكمت السياسة الروسيّة اتجاه العراق منذ مدة طويلة وكيف أنّ هذه العلاقة كانت تتغير من حين إلى آخر، إذ كانت روسيا الاتحادية حليفاً استراتيجياً للعراق، وهذا ظهر جلياً عن طريق رفضها وبقوة للاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣)م، فكانت روسيا الاتحادية في مقدّمة الدول الرافضة للاحتلال الأمريكي للعراق، وجاهرت بهذا الموقف علانية داخل مجلس الأمن، وعندما أصبح الاحتلال الأمريكي أمراً واقعاً رفضت روسيا الاتحادية مشاركة أي قوات روسية لحفظ السلام في العراق، وبعد عام (٢٠٠٤)م وحتى عام (٢٠٠٧)م وهي المدة التي شهدت تراجعاً ملحوظاً للدور الروسي في العراق كنتيجة طبيعية لواقعة الاحتلال وتداعياتها. إلا أن سرعان ما عاد النشاط إلى العلاقات الروسيّة ـ العراقية، إذ بدأت روسيا الاتحادية تركز أكثر على التعاون الاقتصادي والتقني، خاصة في قطاع النفط وتحقيق شراكة تنموية وتقنية مع العراق على نحو يحقق مصالح الطرفين، وهذا ما تم الاتفاق عليه خلال زيارات قام بها مسؤولون روس وعراقيون خلال المدة (٢٠٠٩) ولغاية كتابة هذه السطور. فروسيا الاتحادية أرادت الاستفادة من فشل المشروع الأمريكي الذي باتت مقتنعة بأن الولايات المتحدة الأمريكيّة استهلكت قوتها وهيبتها ونفوذها في العراق، إذ إنّ ما حصل في العراق شكل فضيحة أخلاقية كبرى للولايات المتحدة الأمريكيّة، فضلاً عن فشلها في تقديم الأنموذج الذي يشيع جواً من الأمن والرفاهية والسلام، لذلك رأت روسيا الاتحادية الاستفادة من الاخفاق الأمريكي بزيادة التعاون مع العراق (٩٦).

أمّا من الجانب العراقي، فإنّ تنشيط علاقات التعاون وزيادتها مع روسيا الاتحادية يُعطي للدبلوماسية العراقية هامشاً للحركة الخارجيّة أمام الارتباط مع الولايات المتحدة الأمريكيّة الذي يثقل السياسة الخارجيّة العراقية، فعلاقات التعاون العراقية الروسيّة تشكل تنوعاً لخيارات العراق في سياسته الخارجيّة، وكذلك يسعى العراق للظهور كقوة إقليمية فاعلة بالتعاون مع روسيا الاتحادية عن طريق الاتفاق على بعض المواقف إزاء الأوضاع الإقليميّة والدوليّة، ومن أهمها الدعم الروسي في عقد قمة بغداد في (آذار، ٢٠١٢)م، وكذلك الدعم الروسي الذي رافق عقد المباحثات للقوى الكبرى الخمسة زائد واحد لبحث الملف النووي الإيراني في بغداد والتي عقدت في (٢٣/ أيار ـ مايو/ ٢٠١٢)م، وأخيراً زيارة وزير الخارجيّة العراقي (هوشيار زيباري) لروسيا الاتحادية في (١٥/ حزيران ـ يونيو/ ٢٠١٢)م للاتفاق حول الوضع في سوريا (٩٧).

وبعد كل ما تقدّم، يمكننا القول إنّ مشهد تكثيف العلاقة مع العراق على المدى المتوسط والبعيد، يعتمد على مجموعة من العوامل وهي :

١. المكانة المميّزة للعراق في الفكر الاستراتيجي الروسي .
٢. خصوصيّة العلاقات الروسيّة ـ العراقيّة، الأمر الذي سيدفع روسيا الاتحادية إلى زيادة تعاونها مع العراق لتصل إلى المستوى الاستراتيجي .
٣. زيادة الاهتمام الروسي بتطوير التعاون بين الجانبين ولاسيّما في بعض القضايا الإقليميّة، منها قضية الملف النووي الإيراني فضلاً عن الأوضاع في سوريا .

٤. تعزيز التعاون الاقتصادي بين روسيا الاتحادية والعراق في مختلف المجالات، منها مجال الطاقة (النفط) وبناء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية.

وبعد كلّ ما تقدّم، فمن المتوقع خلال المدى المتوسط والبعيد أن يشهد التعاون بين روسيا الاتحادية والعراق مزيداً من التطور، وذلك في إطار مشروعات واسعة النطاق للتعاون الاقتصادي والعسكري بين الطرفين، وكذلك عمل الخبراء الروس داخل العراق لإنجاز مشاريع ضخمة وحيوية ومنها استثمار حقل غرب القرنة النفطي في محافظة البصرة، واستثمار حقل الحلفاية في محافظة ميسان، فضلاً عن مشروع توليد الطاقة الكهربائية وبخبرات روسية ومنها محطة الهارثة، إذ إنّ العلاقات الروسيّة العراقية بعد (٢٠٠٣)م، بُنيت على أسس مصلحية وشراكة اقتصاديّة، ومن هذا المنطلق تم التركيز على ثلاث دعامات أساسية وهي :

أولاً: الخبرة التاريخية الإيجابية للتعاون الروسي ـ العراقي في كافة المجالات، إذ تعد روسيا من أوائل القوى .

ثانياً: سعت روسيا الاتحادية إلى إبراز تقارب حضاري وثقافي و ديني بين روسيا الاتحادية والعراق بوجه الخصوص والعالم العربي بشكل عام، وعن طريق عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي في (تشرين الأول/ أكتوبر/ ٢٠٠٣)م، وحصولها على صفة المراقب في المنظمة عام (٢٠٠٥)م، كما أنّها قامت ببث محطة فضائية إخبارية باللغة العربيّة تُعنى بالشأن العربي بشكل عام (قناة روسيا اليوم) ([٩٨]) .

ثالثاً: التعاون التقني الذي يشمل التعاون في مجال الطاقة فضلاً عن التعاون الاستراتيجي في المجال العسكري .

ثانيا: مشهد الاستمرارية ـ التغيير (التكثيف ـ الانعزال) .

إنّ مشهد الاستمرار ـ التغيير في السياسة الخارجيّة الروسيّة اتجاه العراق، وهو خيار وسط ومتوازن بين الاستمرار في تكثيف العلاقة واتجاه التغيير والانعزال .

إنّ خيار تكثيف العلاقات هو خيار صعب لروسيا الاتحادية التي تعاني من مشكلات عديدة داخلية منها الأوضاع الاقتصاديّة ومشاكل عدم الاستقرار الداخلي، وخارجية تتمثل بالنفوذ الأمريكي في العراق وضغوط التهديدات الخارجيّة على روسيا الاتحادية، لذلك فالمشهد الأول وهو الاستمرارية هو مشهد بعيد، وبالمقابل فإنّ خيار الانعزال أو التغيير هو خيار مستبعد أيضاً، وذلك لما يتمتع به العراق من أهّمية كبيرة لدى الاستراتيجيّة الروسيّة فلا يستطيع صانع القرار تجاهل مكانة العراق الاستراتيجيّة والانعزال عنه، فضلاً عن أنّ روسيا الاتحادية لديها طموحات تسعى لتحقيقها بغية استعادة دورها كقوة دولية لها مكانتها المتميزة على الساحة الدوليّة .

وعلى هذا الأساس، فقد ظلت روسيا الاتحادية حريصة على إدامة العلاقات مع العراق، إلا أنّه وبالوقت ذاته ;استمرت في علاقات استراتيجيّة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة والتي تعدها القطب الموازي لها في التأثير وعقد اتفاقيات دولية لمكافحة الإرهاب وكذلك قدرة روسيا الاتحادية على التأثير في قضايا السلام في الشرق الأوسط، فروسيا الاتحادية ما زالت تحتفظ بقدر كبير

من التأثير في الساحة الدوليّة، فضلاً عن أنّها تمتلك رؤية واضحة في سياستها اتجاه العراق الذي تعدّه الحليف الاستراتيجي السابق والشريك الاقتصادي الحالي الذي تسعى إلى توثيق تعاونها معه وزيادة نسبة الاستثمارات الروسيّة فيه، خصوصاً في مجال الطاقة (النفط، الغاز) وبناء محطات كهربائية، وهذا بالمقابل سيدفع بالعراق إلى زيادة التعاون مع روسيا الاتحادية عن طريق الاتفاقيات الثنائية بين الطرفين والأهم هو دخول الجانب التسليحي الذي يعد مدخلاً اقتصاديًّا مهمًّا للاقتصاد الروسي، فهذا الاتجاه يساعد روسيا الاتحادية على استعادة مصالحها في العراق وبشكل تدريجي، وفي الوقت نفسه يشكل مصلحة كبرى للعراق من أجل الحصول على السلاح المتطور تفرض إعادة تسليح الجيش العراقي في بيئة إقليمية .

ويعتقد بعض الخبراء الروس ، أنّ العالم يشهد بوادر إقامة نظام دولي جديد ينتهي معه نظام الأحادية القطبية الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكيّة لمدة تزيد على عقدين من الزمن وتسلّطت على صنع القرار الدولي(٩٩) . إذ إنّ روسيا الاتحادية بدأت تفرض واقعاً جديداً استطاعت من خلاله العودة إلى الساحة الدوليّة وبقوة، والعمل على أداء دور فعال بسبب ما تمتلكه من مقومات القوة التي تؤهلها لذلك، فهي ثاني أكبر منتج للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية، فضلاً عن امتلاكها لأكبر احتياطي من الغاز الطبيعي عالمياً، ناهيك عن امتلاكها مساحة شاسعة وقوة عسكرية ذات إمكانات معروفة تحتل المركز الثاني عالمياً، وكذلك النمو الاقتصادي المتسارع والثروات الكامنة في أقاليمها الشاسعة ومقعدها الدائم في مجلس الأمن .

وعن طريق ما تقدّم ، يمكننا القول إنّ السياسة الخارجيّة الروسيّة اتجاه العراق ستحاول على المدى المتوسط والبعيد أن تحدث توازناً بين التعاون الاقتصادي مع العراق ورغبة روسيا الاتحادية في استعادة مكانتها كطرف مؤثر وفعّال في الساحة الدوليّة من جهة ثانية .

وختاماً، يمكننا القول إنّ مستقبل السياسة الخارجيّة الروسيّة اتجاه العراق سيتقرّر من الداخل والخارج، فعلى الذين يملكون مفتاح السياسة الخارجيّة الروسيّة التأكيد على قوة روسيا الاتحادية ، فضلاً عن إيجاد توافق مع الولايات المتحدة الأمريكيّة بصفة شريك لها.

الخاتمة

استطاعت روسيا في السنوات الاخيرة أن تؤسس لها سياسة خارجية مستقلة ومنفتحة على العالم. وهذا ما مكّن روسيا أن تستعيد دورها على الساحة الدوليّة وتحديداً العودة إلى الشرق الأوسط. تمثل ذلك بمحاولات فلاديمير بوتين لبناء روسيا من جديد بإتباع استراتيجيات جديدة مثل تكوين تحالفات اقليمية ودولية جديدة والسعي لنظام متعدد الأقطاب. ومع مجيء بوتين على السلطة في ٢٠٠٠ أخذ موقفاً أكثر تفهماً وإيجابية اتجاه العراق. من خلال رفع العقوبات المفروضة على العراق، وبدء الزيارات الرسميّة والدبلوماسيّة. فضلاً عن التبادل التجاري واستيراد النفط، ومعارضتها للاحتلال الأمريكي.

وكان للمتغيرات الداخليّة والخارجيّة دور في رسم سياسة روسيا الخارجيّة اتجاه العراق، فموقع العراق الجغرافي كمحدد داخلي. جعله محط أنظار القوى الدوليّة الأخرى وموقع منافسة. وكانت تسعى روسيا وبكل جهودها المحافظة على العراق كونها منطقة حيوية لها، ومنفذاً للوصول للمياه الدافئة.

أمّا المتغيرات الخارجيّة فكان لها الدور الأكبر في سياسة روسيا اتجاه العراق. مثل أثر المتغير السوري في سياسة روسيا اتجاه العراق. والتي كانت ما بين التوتر والتعاون. أمّا المحددات الخارجيّة كتوسع حلف الناتو وأثره على العلاقات الروسيّة العراقية. ونجد أنّ روسيا رفضت تدخل حلف الناتو في العراق، رغم أنّ هناك علاقات عراقيّة مع الحلف من خلال دعم العراق بالقوات الخاصة.

وبالتالي تنظر روسيا للحلف على أنّه يهدد المصالح الاستراتيجيّة لها خاصة أنّه بدأ بالتوسع ليس فقط على نطاق أوروبا وإنّما ليشمل العالم. وسياسة روسيا الخارجيّة هي براغماتية. تنتهج الواقعيّة في علاقاتها الدوليّة والتي تقوم على مرتكزات أساسية أهمها الاقتصاد والأمن والاستقلال ورفض الأحادية. وهذا يفسر سياسة روسيا اتجاه العراق، فموقعه الجغرافي وثرواته من النفط والغاز، أهّله لأن يكون في جدول مصالح روسيا خاصة المصالح الاقتصاديّة. والعامل الاقتصادي كان أساس توجه روسيا للعراق. فكلما زادت المصالح الاقتصاديّة ازدادت المصالح السياسيّة.

وتبقى سياسة روسيا اتجاه العراق مفتوحة أمام كل الخيارات تبعاً للظروف الداخليّة والخارجيّة وما يتفق مع المصالح الروسيّة، بتأكيد إعادة هيبتها في النظام الدولي.

المصادر والمراجع:

(١) – عزالدين عبد هللا أبو سمهدانة، استراتيجية الروسيّة تجاه الشرق الأوسط ٢٠٠٨-٢٠٠٠ (دارسة الحالة الفلسطينية ،جامعة الازهر ،٢٠١٢, ص٩٥).

(٢) – وداد جابر غازي، طبيعة العلاقات العراقية- الروسيّة، (٢٠١٤, ص ٦).

(٣) – بان فوزي داود الدليمي، سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق٢٠٠٣ – ٢٠١٠ وآفاقها المستقبلية (جامعة النهرين،٢٠١٢, ص ٣٥) .

(1)-Foreign Policy Concept of the Russian Federation (Approved by President of the Russian Federation Vladimir Putin on November 30, 2016), The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, Dec 2016

(٥) – أيمن طلال يوسف، "القيصر بوتين يترك بصماته على السياسة، ١٦٥.

(3)- Foreign Policy Concept of the Russian" ,The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 20102.

(٧) – بان فوزي داود الدليمي، سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق، ٦٠-٥٩.

(1)- Adam Balcer and NikolayPetrov. The Future of Russia: _ Modernization or Decline?.Carnige Moscow, 2012. 21

(2)-Foreign Policy Concept of the Russian", The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016 5

(١٠) – القرار ٢٠١٤ ،٢١٦١: قرار اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧١٩٨ المعقودة في ١٧ حزيران عام ٢٠١٤ الخاص بالتهديدات التي يتعرض لها السلم والامن الدوليين نتيجة الاعمال الارهابية.

(١١) – بلال طلال أحمد الجوادي، السياسة الروسيّة تجاه المشرق العربي بعد سنة ٢٠٠٠ , (اطروحة دكتوراه، غير منشورة, كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين, ص١٧٦).

(5)-Foreign Policy Concept of the Russian", The Ministry of Foreign _Affairs of the Russian Federation, 2016. 3

(١٣) – عزالدين عبد هللا أبوسمهدانة، مصدر سبق ذكره ، ص٩٦.

(2).Foreign Policy Concept of the Russian", The Ministry of Foreign .Affairs of the Russian Federation, 2016

(١٥) – بلال أحمد الجوادي، مصدر سبق ذكره , ١٣٧-١٣٦.

(١٦) – عزالدين أبوسمهدانة، مصدر سبق ذكره , ص ٩٧.

(١٧) – بان فوزي داود الدليمي، مصدر سبق ذكره , ص ١٠٦-١٠٥.

(1)-Foreign Policy Concept of the Russian,"The Ministry of Foreign _Affairs of the Russian Federation, 2016.3,

(١٩) – عز الدين أبوسمهدانة، مصدر سبق ذكره , ص ٩ .

(1)-Foreign Policy Concept of the Russian,"The Ministry of Foreign _Affairs of the Russian Federation, 2016 1

(٢١) – جورج بوش الابن: الرئيس الثالث والاربعين للولايات المتحدة الامريكية منذ ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩.

(٢٢) – بيداء محمود أحمد، العلاقات الروسيّة العراقية، ص٢٥٩.

(٢٣) – شكالط ويسام، الاستراتيجية الروسيّة الجديدة في عهد بوتين من ٢٠١٤-٢٠٠٠: دراسة جنوب المتوسط، جامعة مولود معمري، ١٢٩ ،٢٠١٦.

(٢٤) – صفية رحماني، سياسة روسيا الخارجية تجاه دول الجوار القريب ٢٠١٠-١٩٩٩،(زيان عاشور،٢٠١٧, ص٣٤ -٣٥) .

(٢٥) – بلال أحمد الجوادي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٢.

(٢٦) – المصدر نفسه .

(4)-Foreign Policy Concept of the Russian,"The Ministry of Foreign " .Affairs of the Russian Federation, 2016

(٢٨) – شكالط وسيام، الاستراتيجية الروسيّة الجديدة، ص ١٣٩-١٣٨.

(٢٩) – بلال أحمد الجوادي، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٢ ،١٤٨.

(2)-Foreign Policy Concept of the Russian,"The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016

(٣١) – بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسيّة (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٤٦- ١٤٥, ٢٠١٠).

(٣٢) – أحمد كيتان، روسيا الاتحادية القوة الصاعدة: مقومات القوة ونقاط الضعف، (مجلة الدراسات الاقليمية مايو ٢٠١٧ ,٩٢ , ص١٢٥-١٢٤) .

(5)-Central Asia: Russia", the world Fact book, Central Intelligence " .Agency (CIA), Washington Aug, 2017

(٣٤) – بان فوزي داود الدليمي، مصدر سبق ذكره ، ١٠٢

(١) – كاطع علي سليم، مقال بعنوان "محددات السياسة الروسيّة تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣،" (مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية. نوفمبر ٢٠١٦ ٢٠١٨ /١٢/٣ http://mcsr.net/news201).

(٣٦) – فهيم رميلي وخولة بوناب, السياسة الخارجية الروسيّة بعد الحرب الباردة: دراسة في المطلقات الفكرية والنظرية، (مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية , نوفمبر١٢ (العدد ٣)، ٢٠١٧ , ص١٠٤-١٠٣).

(٣٧)– لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسيّة بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩ , ص ٣٧٧، ٣٧٤) .

(٣٨)–علي محمد الجبوري , العلاقات العراقية الروسيّة،(المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٤ ربيع ١٢١, ٢٠١٢, ص٢٣).

(٣٩) – لمى مضر جري الإمارة . مصدر سبق ذكره , ص٢٩-٣١.

(٤٠) – Liu Guiling .op.cit .pp. 1261-1262.

(٤١) – هل تتجه روسيا لاستعادة دورها العالمي. مصدر سبق ذكره , ص٣

(٤٢) – محمد طه. التحولات العالمية والصراعات الإقليمية في آسيا. مصدر سبق ذكره , ص٤٥.

(٤٣) – أحمد حسين شحيل , السياسة الخارجية الروسيّة في منطقة الشرق الاوسط , (رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد , بغداد , ٢٠٠٠, ص١٠٩) .

Liu Guiling .op.cit –

(1)-..pp. 1258

(٤٥) – عبد الله صالح . مستقبل السياسة الخارجية الروسيّة . مجلة العصر.

http://www.alaser.ws/index.cfm?method=home.conten/id=6708

(٤٦) – أحمد حسين شحيل , مصدر سبق ذكره , ص٧ .

(٤٧) – نبيه الاصفهاني . سياسة الخارجية الروسيّة في مرحلة التحول الديمقراطي, (السياسة الدولية , العدد١٣٦, أبريل ١٩٩٩, ص٢٢٧- ٢٢٨).

(٤٨) – لمى مضر جري الأمارة. سياسة روسيا الاتحادية تجاه منطقة الخليج العربي وآفاق المستقبل,(رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم السياسية . جامعة النهرين . بغداد ٢٠٠٠ , ص ٣٧ .

(٤٩) – أحمد حسين شحيل . مصدر سبق ذكره, ص١٢٦-١٢٧.

(٥٠) – تعود بداية التوجه الروسي تجاه منطقة الخليج العربي إلى عقد العشرينات من القرن الماضي إذ كانت روسيا السوفيتية أول من اعترف بالدولة السعودية المستقلة الموحدة في العام ١٩٢٦ وأخذت العلاقات التجارية بالتطور حتى عادت في العام ١٩٩٠ وافتتحت سفارتا البلدين منذ العام بينهما لكنها مرت بفترة قطيعة دامت خمسين عاما .انظر يوري زينيين من موسكو . ذكرى هامة في حياة المملكة العربية السعودية .. المصدر:

١٩٩١ مجدداً.

http://www.ru4arab-

.ru/cp/eng.php?id=200501091310208art=20060929214323

(٥١) _ نبيه الأصفهاني .السياسة الخارجية الروسيّة في مرحلة التحول الديمقراطي. مصدر سبق ذكره . ص٢٢٧

(٥٢) – ثمانون عاما من الصداقة والتعاون في عمر العلاقات الروسيّة السعودية. المصدر: http://www.ru4arb.ru/cp/eng.php?id=200501091310208art=2006043019 2243

(٥٣) – دول الخليج العربي تحتاج إلى روسيا. المصدر: http://www.ru4arb.ru/cp/eng.php?id=2005010913102

(٥٤) – يوري زينيين من ماسكو , ذكرى هامة في حياة المملكة العربية السعودية , ص٢

(٥٥) – ماريانا بيلينكايا .وزارة الخارجية الروسيّة راضية عن نتائج سياستها الشرق اوسطية في العام ٢٠٠٠٦ , ,ص١١ .

(٥٦) – لمى مضر جرى الامارة، الاستراتيجية الروسيّة بعد الحرب الباردة ، ص٣٧٤.

(٥٧) – بيداء محمود أحمد، مصدر سبق ذكره , ص ١٤٥ .

(٥٨) – بان فوزي داود الدليمي، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٥

(٥٩) – بلال أحمد الجوادي، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٩-٩٨.

(٦٠) – آنا بورشيفكايا، روسيا في الشرق الاوسط: الدوافع، الاثار ، المال، (مركز إدراك للدراسات والاستشارات مارس ٣٢ ،٢٠١٦ , ص ١٢).

(٦١) – علاء عبد الحفيظ محمد، التنافس الروسي الامريكي ، ص٢٢٣.

(٦٢) – سحب القوات الامريكية من العراق بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٢ بقرار من باراك أوباما، ليعلن النهاية العسكرية الامريكية في العراق بعد ثماني سنوات وتسعة أشهر من الاحتلال المباشر .

(٦٣) – علي الجبوري، مصدر سبق ذكره , ص ٢٣٥.

(٦٤) – بلال الجوادي، مصدر سبق ذكره , ص ١١٨.

(1)-Iraqi Ministry of Foreign Affairs, Foreign Minister meets his Russian .counterpart," information Office,Aug 2015.

2)-SaifHameed, "Russia boosts with Iraq in Challenge to U.S. (influence," Reuters, Feb 2016

(٦٧) – بلال الجوادي، مصدر سبق ذكره , ص ١٣١-١٣٠.

(٦٨) –علي الجبوري، مصدر سبق ذكره , ص ١٢٣ .

(1)-Kumar Pankaj, Russia Attitude Towards International Terrorism (India: World Affairs, The Journal of International Issue, Vol: 12, No: 4, ,Winter

(٧٠) – محمد مطاوع، الغرب وقضايا الشرق الاوسط من حرب العراق الى ثورات الربيع العربي: الوقائع والاسباب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤، ص٤٥) .

(٧١) – محور الشر: أول عبارة استخدمت عندما قالها رئيس الولايات المتحدة الامريكية في خطابه بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٠٩ لوصف حكومات ودول تدعم الارهاب وتحاول ١١٤ان يكون لديها أسلحة, وهذه الدول العراق، ايران، كوريا الشمالية.

(٧٢) – نورهان الشيخ، الاستمرار والتغير في السياسة الروسيّة، ٢٠٠٩ , ص٤٩.

(٧٣) – ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطرس الكبر حتى فديمير بوتين (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت , ٢٠١٣ ص ٢٢٦).

(٧٤) – بشار فتحي العكيدي، ورقة بحثية بعنوان الموقف الروسي من الضغوط الامريكية على العراق ٢٠٠٣-١٩٩١،(مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ص ١٣-١٢).

(٧٥) – بلال الجوادي، مصدر سبق ذكره , ص ١٠٠.

(3-)Andrew Monaghan, The New Russian Foreign Policy Concept: Evolving Continuity (London: The Royal Institute of International Affairs, 2013 3),

(٧٧) – لمى مضر المارة، مصدر سبق ذكره , ص ٢٢٥-٢٢٤.

(٧٨) – بلال الجوادي، مصدر سبق ذكره , ص ١٢٢ ١٤٠.

(٧٩) – مصدر نفسه .

(٨٠) – نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره , ص ٥٢.

(٨١) – بلال الجوادي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤١.

(٨٢) – بان فوزي داود الدليمي، مصدر سبق ذكره , ص٢٦٩.

(٨٣) – بلال الجوادي، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٧.

(٨٤) – علي الجبوري، مصدر سبق ذكره , ص٢٣٥-٢٣٤.

(3)-Iraqi Ministry of Foreign Affairs, Foreign Minister meets his Russian counterpart," information Office, Feb 2016

(٨٦) – بلال الجوادي، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٧-١٥٦.

(٨٧) – طه عبد الواحد أزمة عقود روسنفت تهيمن على محادثات اقتصادية عراقية روسية

(٨٨) – جريدة الشرق الاوسط ،(العدد ١٤٣٣٨ مارس ١٣٠ , ٢٠١٨ , ص ١٣ .

(٨٩) – محمد مصطفى جمعة، التنبؤ الاستراتيجي، ط١،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢ص١٢٢) .

(٩٠) – محمد دياب، روسيا على حافة الهاوية، (مجلة شؤون الأوسط ، بيروت، العدد (٩٣)، آذار، ٢٠٠٠ص٦٥) .

(٩١) – أحمد سعيد، الدور الروسي في الأزمات العربية، مركز القدس للدراسات السياسية، وعلى الرابط الآتي www.alquds center.org http://

(٩٢) – أحمد عبد المجيد، تجربة روسيا الاتحادية وتجربة العراق، نموذجات للدراسة، وعلى الرابط الآتي :

http:// www.ALouoaha.Maktoob blog.com

(٩٣) – المصدر نفسه ، ص ٦.

(٩٤) – أحمد عبد المجيد، تجربة روسيا الاتحادية وتجربة العراق، مصدر سبق ذكره، ص٣ .

(٩٥) – وليد محمود أحمد، روسيا وأمن الخليج العربي،(نشرة التحليلات استراتيجية تصدر عن مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، المجلد الأول، العدد (٢٧)، آذار، ٢٠٠٧م، ص٣٢).

(٩٦) – ماري كالدور، الحروب الجديدة والحروب القديمة "تنظم العنف في حقبة الكونية، ترجمة، حسني زينة، ط١،(بيروت: الناشر للدراسات ، ٢٠٠٩م)، ص٢١٥ .

(٩٧) – الكسي زيوغانوف، عودة الرف للعلاقات الروسيّة . العراقية، (وعلى الرابط الآتي وكالة نوفوستي الروسيّة) http:// ru.rian.ar

(٩٨) – ريهام السيد مقبل، السياسة الروسيّة تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، نشرة استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نسخة إلكترونية، على الرابط الآتي : http:// www.ahram.org

(٩٩) – مرعي حسن، دور روسيا الاتحادية الجديد في منطقة حيوية، وعلى الرابط الآتي : http:// www.ALbayan.co.ae/